Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.34/ No.4/ 2026 المجلد 34 / العدد4/2026

زِيَادَةُ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي بَيْنَ النُّحَاةِ والمُفسِّرِيْنَ: دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ

ضِيَاء جَاسِم مُحَمَّد راضي

قسم الإعداد والتدريب/ شعبة البحوث والدراسات / المديرية العامة لتربية بغداد/ وزارة التربية/ الكرخ الثانية

dheyaa.radhi66@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 24/ 11 /2025 تاريخ قبول النشر: 2026/1/7 تاريخ نشر البحث: 27/ 4/ 2026

المُسْتَخْلص

تَصدَّتْ هذه الدِّراسَةُ للكَشْفِ عَنْ مَعْنى زِيادَةِ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي عِنْدَ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِينَ، في إِطَارِ مُقَارَنَةٍ تَكْشِفُ اخْتِلَافَ مُنْطَلَقَاتِ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِينَ بَيْنَ الضَّبْطِ الإِعْرَابِيِّ والتَّأْوِيلِ البَلَاغِيِّ، وَأَنَّ اللَّفْظَ الزَّائِدَ لَا يَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ، وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ لَا حَرَجَ فِي اسْتِعْمَالِهِ وَهُوَ لَا يَضِيرُ العَرَبِيَّةَ وَلَا القُرْآنَ الكَرِيمَ، وَخَلُصَتِ النَّتَائِجُ إِلى أَنَّ هذه الزِّيَادَةَ تُؤَدِّي وَظَائِفَ دَلَالِيَّةً وَأُسْلُوبِيَّةً تَتَجَاوَزُ المَعْنَى الحَرْفِيَّ، مِمَّا يُثْرِي النَّظْمَ العَرَبِيَّ وَيُعَزِّزُ مُرُونَتَهُ التَّعْبِيرِيَّةَ. وَأَسْهَمَ هذا التَّبَايُنُ فِي إِثْرَاءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ والتَّفْسِيرِيِّ، وَتَأْكِيدِ مُرُونَةِ حُرُوفِ المَعَانِي فِي أَدَاءِ وَظَائِفَ مُتَعَدِّدَةٍ تَتَجَاوَزُ حُدُودَ المَعْنَى الحَرْفِي إِلى آفَاقِ الأُسْلُوبِ والتَّأْثِيرِ، واعْتَمَدَتِ الدِّرَاسَةُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ لِرَصْدِ الظَّاهِرَةِ فِي مَصَادِرِهَا الأَصْلِيَّةِ، وَالمَنْهَجَ الاسْتِقْرَائِيَّ التَّحْلِيلِيَّ لاسْتِخْلَاصِ القَوَاعِدِ والضَّوَابِطِ مَعَ الاسْتِشْهَادِ بِالنُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ وَالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ.

الكَلِمَاتُ الدالة: حروف المعنى، مَفْهُوم الزِّيَادَة، النحويون، المفسرون.

Addition of Semantic Particles among Grammarians and Exegetes: A Comparative Study

Dhiyaa Jasim Mohammed Radhi

Ministry of Education ⁄General Directorate of Education in Baghdad ⁄Al Karkh II

Abstract

This study addresses the concept of addition of semantic particles (ḥurūf al-maʿānī) as discussed by grammarians and Qur'anic exegetes, within a comparative framework that highlights the differences between their approaches: grammarians focusing on syntactic precision, and exegetes leaning toward rhetorical interpretation. The study demonstrates that a so-called "extra" word is never without purpose, and that the term addition is merely a technical convention that is permissible to use, posing no harm to the Arabic language or the Holy Qur'an. The findings reveal that addition serves semantic and stylistic functions that go beyond the literal meaning, enriching Arabic structure and enhancing its expressive flexibility. Furthermore, the divergence between the two groups has contributed to the development of both linguistic and exegetical studies confirming the versatility of particles in fulfilling multiple functions that extend beyond literal meanings to stylistic and rhetorical effects. The study adopts the descriptive method to trace the phenomenon in its original sources and the analytical inductive method to derive rules and principles, with supporting evidence drawn from Qur'anic texts and poetic citations.

Keywords: semantic particles, addition, grammarians, exegetes.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مُقَدّمَة:

الحَمْدُ للّهِ ربِّ العالَمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى أَشرفِ الأَنبياءِ والمُرْسَلينَ مُحَمَّدِ بنِ عبْدِ اللّهِ، الَّذي أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآنِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ هُدَىً للِّناسِ وبَيِّنَاتٍ مِنَ الهُدَى والفُرْقَانِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فالبَاحِثُ في المَصادِرِ النَّحْوِيِّةِ واللُّغَوِيَّةِ وكُتُبِ التَّفْسيرِ يَقِفُ عَلَى كَمٍّ هَائِلٍ مِنَ الآرَاءِ المُتَدَاخِلَةِ أَحْيَانًا في النَّظرِ إلى مَسْأَلَةِ زِيَادَةِ حُرُوفِ المَعَاني بَيْنَ عُلَماءِ الطَّرَفَيْنِ، وَقَدْ تَوَخَّ الفَرِيقَانِ الحَذَرَ عِنْدَ إِطْلَاقِهِم حُكْمَ الزِّيَادَةِ عَلَى هذه الحُرُوفِ مَعَ التَّعْلِيلِ؛ لأَنَّهُم أَمَامَ مَيْدَانِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الثَّرِيِّ بِأَلْفَاظٍ كَالجَوَاهِرِ المَنْثُورَةِ، ومُفْرَدَاتٍ كَالدُّرَرِ المَكْنُونَةِ تَحْمِلُ في طَيَّاتِها كُنُوزَ المَعَاني والدلالَاتِ وَدِقَّةَ البَيَانِ، فَلا لَفْظَ فيها يُلْقِيهِ اللِّسَانُ إِلاَّ وفيه أَثَرٌ للعَقْلِ والبَيَانِ، تِلْكَ هِيَ اللُّغَةُ الَّتي نَزَلَ بِهَا القُرآنِ الكَرِيمِ، فَبَحْرُهُ عَمِيقٌ، وفَهْمُهُ دَقِيقٌ، تَفَاوَتَتْ في فَهْمِهِ الأَذْهَانُ، وتَسَابَقَتْ في دَقَائِقِهِ الأَبْصَارُ، فَكَانَتْ لُغَتُنَا هِيَ الوِعَاءُ الَّذي اخْتَارَهُ اللهُ جَلَّ في عُلَاهُ لِكِتَابِهِ الخَالِدِ، فَكَانَتْ كَلِمَاتُهُ تَاجَ فَصَاحَتِها، وَرُوحَ بَيَانِهَا وَسِرَّ خُلُودِها، لِذَلِكَ كَانَ لِزَامًا عَلَيْنَا تَتَبُّعِ آرَاءِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ والتَّفْسِيرِ لِلوُقُوفِ عَلَى مَقَاصِدِهِم والَّتي تَوَزَّعَت بَيْنَ مُنْكِرٍ لِزِيَادَتِها وَمُقِرٍّ بِهِ مَعَ تَرْجِيحِ آرَاءِ أَغْلَبِيَّةِ العُلَمَاءِ المُقِرِّينَ بِزِيَادَتِها، وَمِنْ هُنَا كَانَ سَبَبُ اخْتِيَارِ هذه الدِّرَاسَةِ (زِيَادَةُ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي بَيْنَ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِينَ، دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ)، وَتَجَلَّتْ أَهَمِيَّةُ هذه الدِّرَاسَةِ لأَنَّ زِيَادَةَ حُرُوفِ المَعَانِي قَدْ أَثَارَتْ جَدَلًا وَاسِعًا بَيْنَ النُّحَاةِ وَالمُفَسِّرِينَ، لِمَا لَهَا مِنْ أَثَرٍ دَقِيقٍ في المَعْنَى وَالسِّيَاقِ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ رَأَى في زِيَادَتِها ضَرْبًا مِنَ التَّوْكِيدِ أَوِ الاتِّسَاعِ في الأُسْلُوبِ، بَيْنَمَا اتَّجَهَ المُفَسِّرُونَ إِلَى تَأْوِيلِها بِمَا يُوَافِقُ المَقَاصِدَ البَلَاغِيَّةَ والنَّظْمَ القُرْآنِيِّ، فَكَانَتْ سَاحَةُ التَّفْسِيرِ مَجَالاً رَحْبًا لِقَبُولِ هذه الزِّيَادَاتِ مَتَى مَا انْسَجَمَتْ مَعَ المَعْنَى، وانْدَرَجَتْ في إِعْجَازِ البَيَانِ، وَمِنْ هُنَا تَدَاخَلَتِ الرُّؤيَةُ اللُّغَوِيَّةُ بِالتَّأْوِيلِيَّةِ، واخْتَلَفَتِ الأَنْظَارُ في مَوَاضِعِها، بَيْنَ تَحْقِيقٍ وإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ وتَأْوِيلٍ، وقد تنوَّعت هذه الطائفة من الحُروف الَّتي وُصِفَتْ بِالزِّيَادَةِ، فَتَنَاوَلَهَا النُّحَاةُ بِتَحْلِيلٍ دَقِيقٍ مَبْنِيٍّ عَلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، فَجَعَلُوا زِيَادَتَها مُقَيَّدَةً بِشُرُوطٍ نَحْوِيَّةٍ صَارِمَةٍ، كَأَنْ تَأْتِي بَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ تَدْخُلُ عَلَى اسْمٍ مَوْصُولٍ، أَوْ تَسْبِقُ مَعْمُولًا مَخْصُوصًا، أَمَّا المُفَسِّرُونَ، فَغَالِبًا مَا رَاعُوا السِّيَاقَ القُرْآنِيِّ، واعْتَبَرُوا أَنَّ هذه الزِّيَادَاتِ لا تَخْرُجُ عَنْ مَقَاصِدِ البَلَاغَةِ، كَالتَّوْكِيدِ، والتَّفْخِيمِ، والمُبَالَغَةِ، أَوْ لِمُرَاعَاةِ الفَاصِلَةِ والنَّظْمُ القُرْآنِيِّ، وَمِنْ هُنَا نَشَأَتْ مَسَاحَاتٌ مِنَ الاتِّفَاقِ والاخْتِلَافِ؛ فَاتَّفَقَ الفَرِيقَانِ أَحْيَانًا في إِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ مَعَ تَعْلِيلِهَا، واخْتَلَفُوا حِينًا آخَرَ في تَأْوِيلِها أَوْ إِثْبَاتِ أَصَالَتِها، وَلَم يَكُنِ الخِلَافُ سَلْبِيًّا، بَلْ أَضَافَ ثَرَاءً عِلْمِيًّا، وَفَتَحَ بَابًا لِفَهْمٍ دَقِيقٍ لِلُغَةِ القُرآنِ، وَقَدْ اتَّكَأَ بَعْضُ العُلَمَاءِ عَلَى القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ والشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ لِإِثْبَاتِ أَوْ نَفْيِ الزِّيَادَةِ، مِمَّا عَزَّزَ أَهْدَافَ هذه الدِّرَاسَةِ في عِلْمَيِ النَّحْوِ والتَّفْسِيرِ، وأَكْسَبَهُ أَبْعَادًا دِلَالِيَّةً وبَلَاغِيَّةً عَمِيقَةً، وفي هذا البَحْثِ، اعْتَمَدْتُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ في تَتَبُّعِ اسْتِعْمَالِ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي كَمَا عَرَضَهَا النُّحَاةُ والمُفَسِّرُونَ، مُبْرِزًا السِّيَاقَاتِ المُخْتَلِفَةَ لِزِيَادَتِها، كَمَا سَلَكْتُ المَنْهَجَ الاسْتِقْرَائِيَّ التَّحْلِيلِيِّ في جَمْعِ الشَّوَاهِدِ وتَفْسِيرِها وَمُوَازَنَةَ الآرَاءِ، لِلْكَشْفِ عَنْ أَوْجُهِ الاتِّفَاقِ والاخْتِلَافِ بَيْنَهُم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

خطة الدراسة: العُنوان: "زِيَادَةُ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي بَيْنَ النُّحَاةِ والمُفسِّرِيْنَ: دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ "، المُقَدّمَة، وتَضمَّنَت سَبَبَ اخْتِيارِ الموضُوْعِ، وأَهَمِيّةَ الدّرَاسَةِ، وَأَهْدَفَهَا، ومَنْهَجهَا، وتَنَاوَلتْ فِي مَطْلَبِها الأَوَّل: الحَرف مَعنًى واصْطِلاحًا، والزِّيَادَة لُغَةً واصْطِلاحًا، وفِي المَطْلَبِ الثَّانِي: زِيادَة الحُرُوفِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَفِي المَطْلَبِ الثَّالِث زِيَادَتها عِنْد المُفَسِّرِيْنَ، ثُمَّ الخَاتِمَة، وتَضمَّنَت أَهَمَّ النَّتائِجِ والتَّوصِيات.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ/ معنى الحرف ومفهوم الزيادة

الحرف معنى:

الحَرْفُ مِنَ حُرُوفِ الهِجَاءِ: مَعْرُوفٌ وَأَحَدُ حُرُوفِ التَّهَجِّي، والحَرْفُ الأَدَاةُ الَّتِي تُسَمَّى الرَّابِطَةَ؛ لأَنَّها تَرْبطُ الاسْمَ بالاسْمِ، والفِعْلَ بالفِعْلِ، كَعَنْ وعَلَى ونَحْوِهما، قَالَ الأَزْهَرِيّ: كُلّ كَلِمَةٍ بُنِيَتْ أَدَاة عَارِيَّة فِي الكَلامِ لِتَفْرِقَة المَعَانِي اسْمها حَرْفٌ، وإِنْ كَانَ بِنَاؤُها بِحَرْفٍ أَو فَوْقَ ذلكَ مِثْل حَتَّى وَهَلْ وَبَلْ وَلَعَلَّ، وكُلّ كَلِمَةٍ تُقْرَأُ عَلَى الوُجُوهِ مِنَ القُرآنِ تُسَمَّى حَرفًا، تَقُول: هذا فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُود، أَي فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُود، وابنِ سِيدَة: والحَرْفُ فِي الأَصْلِ: الطَّرَفُ والجَانِبُ، وَبِه سُمِيَّ الحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الهِجَاءِ]41/9:1[. والْحِرْفَةُ أَيْضًا الصِّنَاعَةُ وَ(الْمُحْتَرِفُ) الصَّانِعُ وفُلَانٌ(حَرِيفِي) أَيْ مُعَامِلِي، وتَحْرِيفُ الْكَلَامِ عَنْ مَوَاضِعِه تَغْيِيرُهُ]70:2[، والحَرْفُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ: طَرَفُهُ وشَفِيرُه وحَدّهُ، ومِنْهُ حَرْفُ الجَبَلِ وَهُوَ أَعْلاهُ المُحَدّد، وَقَالَ الفَرَّاءُ: جَمْعُ حَرف الجَبَلِ حَرِفَ]384/1:3[.

الحرف اصطلاحًا:

"هُوَ صَوتٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَقْطَعٍ مُحَقَّقٍ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَجْزَاءِ الحَلَقِ واللِّسَانِ والشَّفَةِ، أَو مَقْطَعٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ هَوَاءُ الفَمِ، إِذْ الأَنْف لا مُعْتَمَدٌ لَهُ فِي شَيءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الفَمِ بِحَيْثُ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ فِي ذلكَ الجُزْءِ، وَلِذا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ والنُّقْصَان]643/1:4[، وفِي اصْطِلاحِ النَّحْوِيينَ هُوَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الكَلِمِ يَدُلُّ بِنَفْسِه عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِه]16/1:5[، واخْتَلَفَ النَّحْوِيونَ فِي عِلَّةِ تَسْمِيَتِه حَرْفًا، فَقِيلَ سُمِّيَ بِذلكَ لأَنَّهُ طَرَفٌ فِي الكَلامِ، والحَرْفُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الطَّرَفُ، وَمِنْهُ قَولهُم: حَرفُ الجَبَلِ، أَي طَرَفه، وَهُوَ أَعْلاهُ، فإِنْ قِيلَ: إِنَّ الحَرفَ قَدْ يَقَعُ حَشْواً، نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيد، فَلَيْسَت البَاءُ فِي هذا بِطَرَف، فَالجَوابُ أَنَّ الحَرفَ طَرَفٌ فِي المَعْنَى؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ عُمْدَةً، وإِنْ كَانَ مُتَوسطًا، وَقِيلَ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى وَجْهٍ وَاحِد، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعَالَى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ}**[الحج:11]، أَي عَلَى وَجْهٍ... فَإِنْ قِيلَ أَنَّ الحَرفَ الوَاحِدَ قَدْ يَرِدُ لِمَعَانٍ كَثِيرَة، فَالجَوابُ أَنَّ الأَصْلَ فِي الحَرفِ أَنْ يُوضَعَ لِمَعْنًى وَاحِد، وَقَدْ يَتوَسَّعُ فِيهِ فَيُستَعْمَلُ فِي غَيْرِه.... والظَّاهِرُ إِنَّهُ سُمِّيَ حَرفًا؛ لأَنَّهُ طَرَفٌ فِي الكَلامِ، وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ}**[الحج:11]، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلى هذا المَعْنَى؛ لأَنَّ الشَّاكَ كَأَنَّهُ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الاعْتِقَادِ وَنَاحِيَةٍ مِنْهُ، "وَإِلى ذلكَ تَرجعُ مَعَانِي الحُرُوفِ كُلِّها"]256:6–257[.

الزيادة في اللغة:

الزيادة: النُّموّ، وكَذَلِكَ الزُّوادَةُ. وَالزِّيَادَةُ: خِلَافُ النُّقْصَانِ. زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً وزِيداً وزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيداً ومَزاداً أَي ازداد. والزَّيْدُ والزِّيدُ: الزِّيَادَةُ. وَهُمْ زِيدٌ عَلَى مِائَةٍ وزَيْدٌ، وَزِدْتُهُ أَنا أَزِيده زِيَادَةً: جَعَلْتُ فِيهِ الزِّيَادَةَ. وَاسْتَزَدْتُهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الزِّيَادَةَ. وَاسْتَزَادَهُ أَي استَقْصَرَه، الزِيادة: الزُوادَةُ، تقول: زاد الشيء

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يزيد زيدا وزيادَةً، أي ازداد. وزاده الله خيرا، وزاد فيما عنده[481/2:7]، "واسْتَزادَهُ: اسْتَقْصَرَهُ، وطَلَبَ منْهُ الزِّيادَةَ، وتَكَلُّفُ الزِّيادَةِ في الكَلامِ وغَيْرِه، كالتَّزايُدِ، والمَزادَةُ: الرَّاوِيَةُ[286:8]، "والزيادة: استحداث أمر لم يكن في موجود الشيء، والتَّزيُّدُ في الْحَدِيثِ الْكَذِبُ، ويأتي أيضاً بمعنى تَكَلُّفُ الزِّيادةِ، في الكَلامِ وغيرِه، أي الفعْلِ، وإنسانٌ يتَزيَّد في حَديثِه وكلامِه، إذا تَكَلَّف مُجاوَزةَ مَا يَنْبَغِي[191/2:9].

الزيادة الاصطلاحية في حروف المعاني:

تناوَلَ النَّحويُونَ الزِّيادَةَ في كُتُبِهُم، وفي مواضعَ مُتفرِّقَةٍ ومُتناثِرَةٍ، وفي أَبْوابٍ شتَّى ؛ وأَنَّ الزِّيادَةَ في اصْطِلاحِهم لا تَعْني زِيادَةَ الحرْفِ أَو عدَمَ زِيادَتِه، بَلْ يَجبُ النَّظرُ إلى الغَرَضِ المُحدَّدِ الَّذي يَقْصدُ إليه المُتَكلِّمُ، فيَكُونُ الحَرْفُ الواحِدُ لمَعْنًى مُغايرٍ لِمَا يُفيدُهُ مِنَ المَعَاني الَّتي يَتَضمَّنُها أَصالَةً أَو استِعارَةً، وقد جاءَ لِيُفيدَ قُوَّةً للتَّركيب، فَالحَرْفُ مَا دلَّ عَلَى مَعْنًى في غَيْرِه، نَحْو: مِنْ وإِلَى وثُمَّ ومَا أَشْبَه ذلك[54:10]، فَالكَافُ مَثَلاً مَعْنَاها الأَصْلِيّ التَّشْبيه أَو الخطاب، ومَعَ ذلكَ فَقَدْ تَرِدُ لِغَيرِ هذه المَواضِعِ فَقَدْ تُفيدُ التَّشْبيهَ وتَدْخلُ عَلَى مِثْلِ الَّتي تُفيدُ أَصْلاً التَّشْبيهَ، فَأَغْنَتْ عَنْ تكْرارِ الجُمْلَةِ وأَدَّتْ وظِيفَةَ تَحْقيقِ المَعْنَى، واسْتَدلَّ بِه ابنُ هِشَام في المُغْني[887:11]عَلى زِيادَةِ (لَا) النَّافيّة مِثْلاً في قَوْلِه تَعَالَى: {**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**}[الأعراف:12]حيثُ جعَلَ (لا) زَائدَةً بدَليلِ الآيَةِ الأُخْرَى: {وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجدَ}، وعَلَيهِ فلامَعنى مَا مَنَعَكَ مِنَ السُّجُود، أَمَّا المفسرون فرأَوا أَنَّ الزِّيادَةَ وَاللَّغْوَ مِنْ عِبارَةِ الْبَصْرِيِّينَ وَالصِّلَةَ وَالْحَشْوَ مِنْ عِبارَةِ الْكُوفِيِّينَ، وإِنَّ ما يَرمي إِليه النَّحْويُّونَ بالزَّائد مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَإِنَّ قَوْلَهُ: { **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ** }[آل عمران:159]، مَعْنَاهُ: (مَا لِنْتَ لَهُمْ إِلَّا رَحْمَةً)، وهَذَا قَدْ جَمَعَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ثُمَّ اخْتَصَرَ عَلَى هَذِهِ الْإِرَادَةِ وَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ لَفْظَيِ الْإِثْبَاتِ وَأَدَاةِ النَّفْيِ الَّتِي هِيَ (مَا)[72/3:12]، وأَمَّا صَاحِبُ الحَاشِيَةِ فَقَدْ رَأَى بِأَنَّ زِيَادَةَ الحُرُوفِ تَدلُّ عَلَى زِيادَةِ المَعْنَى؛ لأَنَّ زِيادَةَ الحُرُوفِ أَوْلَى مِنْ زِيادَةِ الأَسْمَاءِ فَقَدْ ثَبَتَتْ زِيادَتُها، نَحْو: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ }، فَالحَمْلُ عَلَى مَا ثَبَتَ فِي مَوْضِعِ الالتِبَاسِ أَوْلَى وَأَكْثَرُ فَائِدَةً[111/3:13]، وإِحْدَى هذه الفَوَائِدِ هِيَ الفَائِدَةُ البَلاغِيَّةُ لأَنَّ مِنْ أَدَوَاتِ التَّوكيدِ زِيادَةَ الحُرُوفِ لقَوْلِه: { **وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ** }[العنكبوت:22]؛ لأَنَّ (مِنْ) هنا زائدةٌ لإفادَةِ العُمومِ، أَي: التَّنْصيصُ عَلَى العُمُومِ، وزِيادَتُها تَدلُّ عَلَى زِيادَةِ العَدَدِ؛ لأَنَّ زِيَادَةَ المَبْنَى؛ تَدلُّ عَلَى زِيادَةِ المَعْنَى [103/1:14].

المَطْلَبُ الثَّاني: زِيَادَةُ الحَرْفِ عِنْدَ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِينَ:

أَوَّلاً: زِيَادَتُها عِنْدَ النُّحَاةِ:

1. أَنْ: أَنْ الزَّائِدَةُ تَقَعُ تَوْكِيداً؛ كَقَولِكَ: لَمَّا أَنْ جَاءَ ذَهَبْتُ؛ واللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ، فإِنْ حُذِفَتْ لَمْ تُخِلَّ بالمَعْنى[49/1:15]،[476/ 2:13]

– **(أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنةُ النون**، تَرِدُ على أَربَعَةِ أَوجه:

أَوَّلُها: أَنْ تكونَ حرفًا مصدريًّا ناصبًا، نحوَ قَولِه تَعالى:{ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** } (البقرة:184)، **والثاني** أَنْ تكونَ مخففةً من الثقيلة، نحوَ قوله تعالى:{**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**}[المزمل:20]، **أَمَّا الثالث** فتكونُ مُفسرةً بمنزلةِ (أَيّ)، نحوَ قولِه عزَّ وجلَّ:{ **وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ**}[الأعراف:43]، **والوجهُ الرَّابعُ** فتكون زائدةً، وتكثرُ زيادتُها بعدَ لمَّا التوقيتية، نحوَ:{**وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ** } [العنكبوت:33]،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أَحسبُ أَنْ لا معنى لــ (أَنْ) الزَّائدة غير التَّوكيد كَسَائر الزَّوائد، أَمَّا قَولُ أَبي حيَّان عَنْ "زَعْم الزَّمَخْشَريّ أَنَّهُ يَنْجرُّ مَعَ التَّوكيد مَعنى آخر، حَيثُ قَالَ فِي قَوْله تَعَالَى: { **وَلَمَّا أَن جَاءت رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ**}[العنكبوت:33]، دَخَلَت أَن فِي هَذه الْقصَّة، وَلَمْ تَدخلْ فِي قصَّة إِبْرَاهِيم فِي قَوْله تَعَالَى:{**وَلَقَدْ جَاءت رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَمًا**}[هود:69]، تَنْبيها وتَأْكيداً على أَنَّ الْإِسَاءَةَ كَانَت تَعْقبُ الْمَجِيء فَهِيَ مؤَكَّدَةٌ فِي قصَّة لوط للاتصال واللزوم، وَلَا كَذَلك فِي قصَّة إِبْرَاهِيم إِذْ لَيْسَ الْجَواب فِيهَا كَالْأول"[50/1:11].

أَمَّا (إِنْ) المَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ فَقَدْ تَرِدُ عَلَى أَرْبَعَة أَوْجُه:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، نَحْو قَوْل البَارِي جَلَّ فِي عُلَاه: {**إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم** }[الأَنفال:38]، **وَالوَجْهُ الثَّانِي:** أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَتَدخُل عَلَى الجُمْلَة الاسْمِيَّة، نَحْو قَوْله تَعَالَى: {**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**} (الملك:20)، وكذلكَ تَدخلُ على الجُمْلَة الفعْلِيَّة، نحو قَوله تَعَالَى:{**إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**}[الكهف:8]**أَمَّا الوَجْهُ الثَّالِثُ** فَتَكُون (إِنْ)مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَة، نَحْو: { **وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ** }[هود:111]، **وَالوَجْهُ الرَّابِعُ** فَتَكُون زَائِدَةً، نَحْو قَول الشَّاعِر:

أَلا إِنْ سَرَى لَيلِي فَبِتُّ كَئِيبًا أَحاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بِغضُوبَا[74/1:11،46،44]

2. البَاءُ الزَّائِدَةُ: وَهِيَ حَرْفُ خَفْض، لا مُتَعَلَّقَ لَهَا بِخِلَاف الأَصْلِيَّة الَّتِي لَهَا مَعْنًى وَمُتَعَلَّق، وتُزَادُ فِي مَوَاضِع النَّفْي والإِيجَاب، نَحْو قَوْله تَعَالَى: {**كَفَى بِاللّهِ**}[الرعد:43،الإسراء:69]، وَمَعْنَى زِيدَتْ أَي أَنَّها دَخَلَتْ، فَقَد نَصَّ النُّحَاةُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ هُو:(كَفَى) الَّذي يَكُونُ فَاعِلُهُ مَجْرُورًا بِحَرْف البَاء الزَّائِدَة، وَذَلِكَ لِتَأْكِيد انْعِقَاد مَعْنَى الفَاعِل بِالفِعْل[387:16]،[83/17:2]، وتُزَادُ فِي المَفْعُول بِه زِيَادَةً سَمَاعِيَّةً، نَحْو:{ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ**}[مريم:25]، أَي هُزِّي جِذْعَ النَّخْلَة، والعَرَبُ تَقُولُ: هَزّ بِه وَهَزَّهُ[423/5:1]، وَهُنَا البَاءُ حَرْفُ جَرٍّ زَائِد للتَّأْكِيد، وَأَكْثَرُ المُعْرِبِينَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي مَفْعُول: كَفَى، عَرَفَ، عَلِمَ، دَرَى، جَهِلَ، سَمِعَ، أَحَسَّ، أَلْقَى، مَدَّ، أَرَادَ، وَإِنْ تَعَدَّتْ لِمَفْعُولٍ وَاحِد[109:18]، وَفِي كَلِمَة حَسْب بِمَعْنَى:(كَافٍ)، نَحْو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ" فــ "حَسْبُكَ": مُبْتَدَأ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّة غَيْرِ الزَّائِدَة، وَلَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الزَّائِدَة؛ لِأَنَّ "البَاءَ" الدَّاخِلَةَ عَلَيه زَائِدَةٌ لِلتَّوكِيد، وَهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيه وَجُمْهُور البَصْرِيين[193/1:19،187]،[288/4:20]، وَمَعَ المُبْتَدَأ حَيْثُ جَعَلَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ البَاءَ فِي قَوْلِهِم: (كَيْفَ بِكَ، وَكَيْفَ بِنَا)، زَائِدَةً مَعَ المُبْتَدَأ، وَالأَصْلُ: كَيْفَ أَنْتَ، وَكَيْفَ نَحْنُ؟[48:21]وَتَدْخُلُ سَمَاعًا مَعَ المُبْتَدَأ الوَاقِعِ بَعْدَ (إِذَا الفُجَائِيَة)، نَحْو: نَظَرْتُ فَإِذَا بِالطُّيُورِ مُهَاجِرَةٌ[495،493/1:11]،[281/2:17]وَيَكْثُرُ دُخُولُ البَاءِ الزَّائِدَة عَلَى خَبَرِ لَيْسَ فَتَجرّ لَفْظَهُ، نَحْو قَوله تَعَالَى: { **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** }[الزمر:36]، وَفِي اسْمِهَا المُتَأَخِّرِ إِلَى مَوْضِعِ الخَبَر، نَحْو: لَيْسَ الصِّدْقَ بِأَنْ تَزِيدَ عَلَى الحَقِيقَة، وَفِي خَبَرِ (ما) الحِجَازِيَّة العَامِلَة عَمَلَ لَيْسَ، نَحْو قَوْله تَعَالَى: { **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** }[فصلت: 46]، وَفِي خَبَرِ (ما) التَّمِيمِيَّة غَيْرِ العَامِلَة، نَحْو قَوْل الفَرَزْدَق:

لَعَمرُكَ ما مَعنٌ بِتارِكِ حَقِّهِ وَلا مُنسِئٌ مَعنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ[22: 286/1]

وَتُفِيدُ زِيَادَتُها تَوْكِيداً، وَلَمْ تَعْمَلْ (ما) عَلَى لُغَة بَنِي تَمِيم ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالاسْم، كَحَرْف الجر، و(ما) مَحْمُولَةٌ عَلَى (لَيْسَ) لاشْتِرَاكِهما فِي النَّفْي فَلا فَرْقَ بَيْنَ الحِجَازِيَّة والتَّمِيمِيَّة فِي ذَلِكَ،أَمَّا مَنْ رَأَى أَنَّ مَا بَعْدَ (ما) التَّمِيمِيَّة مُبْتَدَأ وَخَبَر وَالبَاءُ لا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ المُبْتَدَأ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الكُوفِيين، وَهُوَ لَيْسَ بِسَدِيد،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فَضْلاً عَلَى أَنَّ أَشْعَارَ بَني تَميمٍ تَتَضَمَّنُ البَاءَ كَثيراً بَعْدَ مَا[23: 1/435][24: 1/333]وتُزَادُ أَيْضاً فِي خَبَرِ(لا) النَّافية، كَقَوْلِ الشَّاعِر:

فَكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِب[5:1/309]

(مُغْنٍ) فَقَدْ أَدْخَلَ البَاءَ الزَّائدَةَ عَلَى خَبَرِ(لا) النَّافيّةِ كَمَا تَدْخلُ عَلَى خَبَرِ(لَيْسَ) وعَلَى خَبَرِ(مَا)، ونَحْو: لا خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النارُ، أَنَّ الظَّرْفَ(بَعْدَه) صفةُ اسمِ(لا)، و(بخيرٍ) خبَرُه مُقَدّمٌ، والبَاءُ زَائدَةٌ، والتّقْديرُ: لا خَيْرَ بَعْدَهُ النّارُ خيرٌ[25: 2/590][26:3/1217]، وتُزَادُ أَيْضاً فِي خَبَرِ كَانَ المَنْفِي، نَحْو: مَا كَانَ الرَّسُولُ بِكَاذِبٍ، ونَحْو: وَمَا كَانَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ لِلْعَبِيدِ، وزِيدَتِ البَاءُ فِي المَوْضِعينِ للتَّأكِيدِ[11:2/81]، وكَذلِكَ تُزَادُ فِي الحَالِ المَنْفِي عَامِلُهَا، نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فما رَجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابٌ ... حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها[27: 2/28]

أَي خَائِبَةً، وأَيْضاً تُزَادُ فِي التَّوكِيدِ مَعَ (النَّفْس أَو العَيْن) حَيْثُ تَنْفَرِدُ كَلِمَتا: (نَفْس) و(عَيْن) دُونَ بَقِيّةِ أَلْفَاظِ التَّوكِيدِ المَعْنَويّ بِجَوازِ جَرِّهِما بِالبَاءِ الزَّائِدَةِ، نَحْو: ذَهَبَ الوَالِي بِنَفْسِهِ لِمُحَارَبَةِ الأَعْدَاءِ، أَو بِعَيْنِهِ، ومِنْهُ قَول الشَّاعِرِ:

تَوَلّى قِتالَ المارِقينَ بِنَفسِهِ وَقَد أَسلَماهُ مُبعَدٌ وَحَميمُ[28: 196]

(البَاءُ) زَائِدَة، ونَفْس: تَأكِيدٌ لِلضّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي تَوَلّى. وتُزَادُ أَيضاً بَعْدَ (نَاهِيكَ) كَثِيراً، نَحْو: نَاهِيكَ بالزَّمَنِ مُؤَدِّباً، فَأَدْخَلُوا (البَاءَ) للمُبَالَغَة[1: 15/442]، (نَاهِي): اسْمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى (يَكْفِي)، (بِالزَّمَنِ) البَاءُ: حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ، (الزَّمَن) مَجْرُور لَفْظاً مَرْفُوع مَحلاً (فَاعِل)، وكَذلِكَ تُزَادُ بَعْدَ اسمِ الفِعْلِ (عَلَيكَ)، نَحْو قَولِ الشَّاعِرِ:

فَعَلَيكَ بِالحَجّاجِ لا تَعدِل بِهِ أَحَداً إِذا نَزَلَت عَلَيكَ أُمورُ[28: 193]

تَعَاملَ بَعْضُ النُّحَاةِ مَعَ البَاءِ فِي هذا البَيْتِ عَلَى أَنَّها تُفِيدُ تَوكِيداً أَو تَقْوِيةً، مَعَ كَوْنِها زَائِدَةً مِنْ حَيْثُ الإِعْرَاب، لكنَّها لَيْستْ زَائِدَةً مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، وَقَدْ يَرَى بَعْضُهم أَنَّ البَاءَ زَائِدَةٌ لأَنَّ المَعْنَى يَسْتَقِيمُ بِدُونِها(عَلَيكَ الحَجَّاج)، ومَع ذلكَ فإِنَّ هذا الاسْتِخْدَامَ للبَاءِ يُعدُّ مِنَ المَواضِعِ الَّتي يُنَاقِشُها النُّحَاةُ عَلَى أَنَّها بَينَ التَّعْدِيَّةِ والتَّوكِيدِ والزِّيَادَة[30: 2/286].

ويَتَّضِحُ مِمّا سَبَقَ ذِكْرُه بِمَيلِ بَعْضِ النُّحَاةِ إِلى التَّشْدِيدِ عَلَى عَدَمِ القَوْلِ بِزِيَادَتِها إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، ويَرَونَ أَنَّ لَها وَظِيفَةً وَاضِحَةً حَتَّى وإِنْ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً مُبَاشِرَةً، ومِنهُم مَنْ يُكْثِرُ القَولَ بِزِيادَتِها، باعْتِبَارِها جُزْءً مِنَ الأَسَالِيبِ المُعْتَبَرَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لِتَوْكِيدِ المَعْنَى أَو تَحْسِينِ الأُسْلُوب، ويَكْمُنُ خِلَافُهُم بِمَدَى زِيَادَتِها حَقِيقَةً زِيَادَةً مُطْلَقَةً أَم لَها وَظِيفَةً خَفِيَّة؟ فَبَعْضُهم لا يَعْتَرِفُ بِمَفْهومِ الحَرْفِ الزَّائِدِ بِشَكلٍ مُطْلَقٍ، ويُصِرُّ أَنَّ لَها دَلَالَةً مُعَيَّنَة، بَينَمَا يُصِرُّ آخَرُونَ بِزِيَادَتِها فِي حُدُودٍ مُعَيَّنَة، وبِهذا يُمْكِنُنا القَولَ بِقَبولِ زِيادَتِها عِنْدَهُم؛ ولَكِنَّهُ مَحْكُومٌ بِالسِّيَاقِ ودَلَالاتِ الجُمْلَةِ مَعَ الاخْتِلَافِ فِي سَبَبِ التَّأْوِيل.

3. الكَافُ: الكَافُ مِنَ الحُرُوفِ المَهْمُوسَةِ وهِيَ ضِدَّ المَجْهُورَةِ، وهِيَ حَرْفُ جَرٍّ تُفِيدُ التَّشْبِيهَ، وَقَدْ تَقَعُ مَوْقِعَ اسْمٍ فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ جَر[2: 275]، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا:

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ... تُصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي[31: 36]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ولَها استعْمالاتٌ عدَّةٌ عندَ النَّحْويينَ ومِنْ ضمْنِها: التَّوكيد: وهِيَ الزَّائدةُ في الإعْرابِ: كقَوله تعَالَى:{**لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ**}[الشورى:11]، أي لَيْسَ مِثْلُهُ شَيءٌ، ولِهذا نَصَّ عَلَى أَنَّ (الكَافَ) للتَّوكيد؛ لأَنَّ الآيةَ تدلُّ عَلَى امْتِناعِ مُشَابهةِ المَخْلُوقينَ للخَالق؛ ولِهذا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِيها وكَيفَ يُخرجُونَها: فَقَالَ بَعْضُهم: بِأَنَّ الكَافَ زَائدَةٌ، وهذا الَّذي مَشَى عَلَيه ابْنُ مَالك وهُوَ مَشْهورٌ، وعَلَى هذا فَيكُونُ تَقْديرُ الكَلامِ:(لَيسَ مِثْلُهُ شَيئاً)، يعْني:(لَيْسَ شَيءٌ يُماثِلُ اللهَ)، ولَمَّا كَانَ يُخْشَى أَنْ يُقَالَ: إنَّ الزَّائدَ لا فَائدَةَ لَهُ، قَالَ: (للتَّوكيد)، ومِثْلُ ذَلكَ قَوْلُه: (لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيها كالمقَق)،أي فِيها مَقَقٌ وهُوَ الطّولُ والْكَافُ زَائدَةٌ في مَوضعِ لَو سَقَطَتْ فِيه لم يُخلِ سُقوطُها بِمَعْنى[15: 4/418][9: 4/228].

وأَحْسَبُ أَنَّ العَربَ تُقدِّسُ لُغَتُها وأَسَاليبها وفُنونها وزِيادَة (الكَاف) أَحدهَا، وهُوَ أَنْ يُزادَ فيها الكَافُ تَأكيداً، وأَقرَّ ذلكَ عُلَماءُ اللُّغَة عَامَّةً والنَّحْو بخاصة، وقَدْ قَالَ جُمْهورُ النُّحاة بِعَدَمِ بعَدمِ الزِّيادَة، بَلْ تُؤَدّي دائمًا مَعْنى التَّشْبيه، أَو تَكُونُ لتأكيد المَعْنى (كَافُ التَّعْليلِ أَو كَاف التَّبْيينِ في بَعْضِ المَوَاضِعِ)، ومَعَ ذلكَ رَأى بَعْضُ النَّحْويينَ الكُوفيينَ إلى زيادَتِها في مَواضعَ نَادرَةٍ جداً، كَدُخُولِها بَينَ اسمِ لَيسَ وخَبَرِها،نَحْو: (لَيْسَ كَزَيْدٍ رَجُلٌ)، وأَكْثرُ مَنْ نُسبَ إليه هذا القَوْلُ هُم الكُوفيون، وفي مَوَاضعَ مُحَدّدةٍ جداً، عدّوا الكَافَ فيهما زَائدَةً لا تُؤَدّي مَعنىً، أَمَّا البَصْريونَ فَهُم لا يُقرّونَ بزيادَتِها مُطْلَقًا، بَلْ يُؤولُونَ المَواضعَ المُشْكلَ فيها بِحَسبِ السِّياقِ الَّتي تَردُ فيه .

4. اللام: اللامُ الزَّائدَةُ منَ المَسَائلِ الَّتي تَنَاولَها النَّحْويونَ في أَبْوابِ المَعَاني والأَغْراضِ البَلاغيَّة، وقَدْ تَردُ اللّامُ في السِّياقِ دُونَ أَنْ يَكُونَ لَها تَأثيرٌ إعْرابي مُبَاشرٌ، بَلْ يُفهمُ مَعْناها منَ السِّياق، وقَدْ وُصفَت بالزَّائدة؛ لأَنَّها لا تُغيِّرُ منْ موقعِ الكَلمةِ إعْرابًا، وإنْ كَانَ لَها دورٌ في التَّأكيد أَو التَّوكيد أَو التَّزيينِ اللَّفظيّ، وقَدْ وَقفَ عَلَيها النُّحَاةُ بمَواضعَ مُحَدَّدةٍ في القُرآنِ والشِّعْرِ، وبيَّنُوا شُروطَ زِيادَتِها، وسَتُركزُ الدِّرَاسَةُ عَلَى اللَامِ الزَّائدَةِ عِنْدَ النَّحْويينَ وتَبيِّن أَنْواعَها ودَلَالَاتِها بِحَسبِ مَوْقعِها ووَظيفَتِها .

زِيَادَتُها عِنْدَ النُّحَاة:

وهِيَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُما مُطَّردٌ، والآخَرُ غَيرُ مُطَّرد، فَالمُطَّردُ أَنْ تُزادَ مَعَ المَفْعُولِ بِه، بِشَرْطَيْنِ: الأَوَّل: أَنْ يَكُونَ العَامِلُ مُتَعَدّيًا إلى وَاحد، الثَّاني: أَنْ يَكُونَ قَدْ ضَعُفَ، بِتَأْخيرِه، نَحْو قَوله تَعَالى: {**إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**}[يوسف:43]، واللّامُ هُنَا يُسَمّيها النُّحَاةُ بـــــــــ(لامِ التَّقْوية)، أَو يَكُونُ فَرْعًا في العَمَل، نَحْو قَول رَبِّنا جَلَّ في عُلاه: {**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**}[البروج:16]، فَزيادَتُها في ذلكَ مَقيسَةٌ؛ لأَنَّها مُقَويةٌ للعَامل، فَهُم يَرَونَ أَنَّها لتَقْوية العَامِلِ الَّذي ضَعُفَ بِتَأخرِه، لأَنَّ أَقْوى حَالاتِ العَمَلِ أَنْ يَتَّقدَ العَامِلُ، أَو ضَعُفَ بِكَوْنِه فَرعًا لأَنَّهم يَرَونَ أَنَّ الأَصْلَ أَقْوى منَ الفَرعِ، كَأَنْ يَكُونَ اسمَ فَاعلٍ أَو صيغَةَ مُبَالغة، قَالَ ابْنُ مَالك: ولا يَفْعلُ ذلكَ بِالمُتَعَدّي إلى اثْنين، لأَنَّها إنْ زِيدَتْ في مَفْعُوليه لَزِمَ منهُ تَعْديَةُ فعْلٍ وَاحد إلى مَفْعولَيْن، بحَرْف وَاحد، وإنْ زِيدَتْ في أَحدهما فَيلزَم منْها(تَرْجيحٌ منْ غَيرِ مُرجِح، وإيهَامُ غَيرِ المَقْصُود)، واعْتُرِضَ عَلَى قَوله (تَرْجيحٌ منْ غَيرِ مُرَجّح) بِأَنَّهُ إذا تَقدَّمَ أَحَدُهما، وتَأَخَّرَ الآخرُ، لَمْ يَلْزَمْ منْ زِيادَتِها في المُتَقدّمِ تَرْجيحٌ منْ غَيرِ مُرَجّح، لأَنَّهُ يَترجّحُ بِضعْفِ طَلَبِ العَامِلِ لتَقَدّمه، وأَجَازَهُ الفَارسيُّ، في قِراءة مَنْ قَرأَ { **وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا** }[البقرة: 148]ب الإضَافة، أَي: ولِكُلِّ ذي وِجْهَة، والمعنى: اللهُ مُوَلّ كُلّ ذي وِجْهةٍ وُجْهَته[22: 105،121][22: 3/73]، وتُزادُ عِنْدَ النُّحَاةِ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأ للتَّوْكيد، فِي نَحْو قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى منَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[32: 1/187]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وَقيلَ الأَصْلُ لهي عَجوزٌ وفي خَبرِ أَنْ الْمَفْتُوحَة كَقِرَاءَة سَعِيد بن جُبَير:{ **إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**}[الفرقان: 20]بِفَتْحِ الْهمزَة، وفي خَبرِ (لكِنَّ) نَحْو قَول الشَّاعر: (ولكنَّني من حبِّها لَعَميدُ، وَلَيْسَ دُخُولُ اللَّامِ مَقِيساً بَعْدَ أَنَّ الْمَفْتُوحَة خلافًا للمُبَرِّد وَلَا بَعدَ(لكِن) خلافًا للكُوفيين وَلَا (اللَّام) بَعْدَهمَا لَام الِابْتِدَاء خلافًا لَهُ وَلَهُم،[11: 307،309]وتَجنَبَ البَاحثُ الولوجَ في وُرُود اللامِ ببَقيةِ المَواضعِ الأُخْرى لاختلاف آراء النُّحَاة فيها اخْتلافًا شَديداً، حَيْثُ يَظنُّ أَنَّ اللَّام الزَّائدَة تُزادُ لتوكيد المعْنى وَلا تُؤثّرُ في الإعْراب، وتَأتي غَالبًا مَعَ إنَّ أَو أَنَّ، وَمَوقعُها الأَشْهرُ في المَفْعُول به أَو الخَبر، ويَشْترطُ أَكثرُهم أَنْ يَكُونَ مَا بَعدَها نَكرَة.

5. لا: هُوَ حرفٌ يُنْفَى به ويُجْحَدُ، وَقَد تَجيءُ زَائدَةً، وإنّما تَزيدُها العَرَبُ مَعَ اليَمين، كَقَولكَ: لا أُقْسِمُ باللَّه لأُكْرِمَنّك، إنّما تُريدُ: أُقْسِمُ باللَّه .. وَقَدْ تَطْرَحُها العَرَبُ وهي مَنْويّة، كَقَولكَ، واللَّه أَضْرِبُكَ، تُريدُ: وَاللَّه لا أَضربُكَ،

قَالَت الخَنْسَاءُ: فَآليتُ آسى عَلى هالك وَأَسأَلُ باكيَةً ما لَها [33: 72]

أَي: آلتْ لا آسَى، ولا أَسأَل، وأَصْلُ أَلفِها يَاءٌ عِنْدَ قُطْرُب،وَقَالَ اللَّيْثُ هَذه لَا مَكْتُوبةٌ، فتَمُدُّها لِتَتم الكَلمَة،وَحَكَى ثَعْلَبُ لَوَيْتُ لاءً حَسَنَةً عَمِلْتُها[34: 349/8][1: 464/15]، وَاخْتَلَفَ النَّحْويونَ والمُفَسِّرونَ في تَقْرِيرِ زِيَادة "لا" في الكَلامِ، فَالنَّحْويونَ يُثْبِتُونَ زِيَادتَها بِشروطٍ إِعْرابيَّةٍ مُحَدَّدة، وَمِنْ أَمْثلَة زِيَادتها عِنْدَهُم، نَحْو: قَامَ زَيْدٌ لا بَلْ عَمْرٌو، وَخُذْ هذا لا بَلْ ذاكَ، وتُزَاد (لا) قَبْلَ بَلْ لِتَأكيد الإضْرابِ عَنْ جَعْلِ الحكْمِ للأَوَّل، وكذا كُلّ مَالا نَهيَ فِيهِ ولا نَفْيَ، فَلَو وُجِدَ أَحدُهُما قَبلَ (لا) أَفادَتْ تَأكيدَ تَقْريره، وَمِنْ زِيَادة(لا) مَعَ عَدَمِ النَّفي وَالنَّهي قَول الشَّاعِر [24: 370/3]:

وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلْ الشَّمْسُ لَو لَمْ ... يُقْضَ للشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَو أُفُولُ ومِنْ زِيَادتها بَعْدَ النَّفي قَوْل الشَّاعِر:

وما سَلَوتُكَ لا بَلْ زَادَني شَغَفًا ... هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَمَادَى لا إلى أَجَل

وَمِنْ زِيَادَتها بَعْدَ النَّهي قَوْل الشَّاعِر: لا تَمَلَّنَّ طَاعَةَ الله لا بَلْ ... طَاعَةَ الله ما حَيِيتُ استَدِيمَا

فَــ(لا) زَائدَةٌ لِتَأكيد بَقَاء النَّفي والنَّهي، وَلِتوكيد تَقْرِير مَا قبلَها بَعْدَ النَّفْي وَالنَّهْي (ومَنْعها) أَي زِيَادَة لَا، وَزَعَمَ (ابْن درستَوَيْه بَعْدَ النَّفْي وَزَادَ ابْنُ عُصفُور) وبَعْدَ (النَّهْي) أَيْضًا[35: 15/3]، وتُزادُ (لا) بَعْدَ (أن) توكيداً، قَالَ سِيبَويه: " وأَمَّا (لا) فَتَكُونُ كَــ (مَا) في التَّوكيد واللَّغْو، قَالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: {**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**}[الحديد:29]، أَي لأَنْ يَعْلَمَ"[36: 306/2]،[20: 341/3]وزِيدَتْ لتَقْوِية الكَلامِ وتَوكيده عندَ أَمِ اللَّبْس، نَحْو قَولِه تَعَالى:{ **مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ** }[طه: 92، 93]، ونَحْوه قَولُه:{**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**}[الأعراف:12]، أَي: ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجدَ، حَيْثُ ذَكَرَ بَعضُ نَحْويي البَصْرة: أَنَّ مَعْنى ذلكَ: مَا مَنَعكَ أَنْ تَسْجدَ فــ(لا) ها هُنا زَائدَةٌ، ووَافَقَهُم بَعضُ نَحْويي الكُوفَة في مَعْنى القَوْل السَّابق وَتَأويله، غيرَ أَنَّهم زَعَمُوا أَنَّ العلةَ في دُخُول(لا) في قَوْله: (أَنْ لا تَسْجدَ)، أَنَّ في أَوَّل الكَلامِ جُحْداً،(لَمْ يَكُنْ منَ السَّاجدين)، وَالعَربُ رُبَّما تُعيدُ الكَلامَ الَّذي فيه جُحْدٌ، كَالاسْتيثاقِ وَالتَّوكيد لَهُ[37: 486/2]،[38: 324/12]وتُزادُ كَذلكَ في نَفْي القَسَمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ إِخْباراً لا إِنْشَاءً، نَحْو قَولِه تَعَالى:{ **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ** }[الواقعة:75]، وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَري، وَاخْتُلِفَ في فَائدة زِيَادتها، فَقيلَ أَنَّها زِيدَتْ تَوْطئةً وتَمْهيداً لِنَفي الجَواب كَمَا في قَولِه:{ **لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**}[القيامة:1]، ونَحْوه:{ **لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ** }[البلد:1]، أَو زِيدَتْ لِمُجَرَّد التَّأكيد وتَقْوِية الكَلامِ[11: 265/1–266]،[20: 229/3، 341] نَحْو قَولِه جَلَّ في عُلَاه:{**فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ**}[المعارج:40].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وَيَظنُّ البَاحثُ أَنَّ (لا) الزَّائدَةَ عندَ النَّحْويينَ باعتبارِها حرفًا لا يُغيّرُ المعْنى، وتَأتي غالبًا لتوكيدِ الكَلامِ أَو تقْويةِ النَّفي، وبخَاصةٍ في الشِّعْرِ ومَواطنِ الضَّرُورةِ، ومِنْ أَشْهرِ مَواضعِ زِيادتِها بَعْدَ (أَنْ) المَصْدَريةِ أَو قَبْلِ الفَعْلِ في سِياقِ الشَّرطِ أَو القَسَمِ.

6. (مَا الزائدة): أَقرَّ عُلَماءُ النَّحوِ بأَنَّ (مَا) الزَّائدَةَ حرفٌ لا تَأثيرَ لَهُ في المَعْنى الإفْرَادي للكَلمةِ، وإنَّما يُفيدُ التَّوكيدَ أَو التَّقْويةَ أَو التَّفصيلَ بحسَبِ وُرُودِها في السِّياقِ، وتَأتي أَغْلبَ الأَحْيانِ مَعَ أَدواتِ الشَّرطِ أَو الاستْفْهامِ أَو الحَصْرِ، نَحْو: (إنَّما هُوَ الحقُّ)، ونَحْو قَوْلِه عزَّ مَنْ قَائل:{ **أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ** }[النساء:78]، وقَدْ اخْتَلَفُوا في تَسْمِيَتِها بينَ (زَائدَة)، و(صِلَة) بِحسَبِ مَوْقعِها، إذْ يَرونَها أَحْيانًا لازِمَةً لتَحْسينِ الأُسْلُوبِ أَو تَحْقيقِ النَّظْمِ دُونَ أَنْ تُؤثّرَ في الإعْرابِ، وتَكُون كَافّةً وغَيرَ كَافّةٍ، فَالكَافّةُ قِسْمٌ منَ الزَّائدَةِ، لا قِسْمٌ لهَا، ولَعلّ وَجْهَ عَدّها مُقَابلَ الزّائدَةِ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ لهَا تَأثيرًا قَوِيًّا، وهُوَ مَنْعُ العَامِلِ عَنِ العَمَلِ، فَكَأَنَّها لَيْستْ بزَائدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ قِسْمًا منها، وهِيَ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ: كَافَّةٌ عَنْ عَملِ الرَّفْعِ نَحْو: (قَلَّمَا جِئْتَ)، فـــ(ما) المُتَّصلَةِ بِقَلَّ كَافَّةٌ لَهُ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ النَّحْويّ، لا عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ حَقِيقَةً لامْتِناعِ صُدُورِ الفعْلِ إلَّا عَنْ فَاعِلٍ، وتَكُونُ (ما) كَافّةً عَنْ عَملِ الرَّفْعِ فَلا اقْتِضاءَ للْفَاعِلِ، وكَافّةً عَنْ عَملِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ مَعًا، وذَلكَ في إنَّ وأَخَواتِها، وهُوَ سَائرُ الحُروفِ المُشبَّهةِ بالفعْلِ، فَيَكونُ مَا بَعْدَها مُبْتَدأً وخَبرًا، فَهذهِ الحُروفُ إذا كُفَّتْ بـــ (ما) يَجُوزُ دُخُولُها عَلَى الجُمْلَةِ الإسمِيَّةِ، نَحْو:{ **أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** }[الكهف:110]، وعَلَى الفعليَّةِ، نحو:{ **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ** }[الممتحنة:9]وكَافةً عَنْ عَملِ الجرِّ في (رُبَّ) و(كَاف) التَّشْبيه، وفي (البَاء)، نَحْو: رُبّما زَيدٌ قَائمٌ، (رُبَّ) اتَّصلَتْ بـــ(ما) ودَخلَتْ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَكَفّتها، وعَلَى الفعْليَّةِ لكَونِها بمعنى حرْفِ النّفي الدَّاخلةِ عَلَى الفعْلِ، بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فعْلُها مَاضيًا لَفْظًا، نَحْو: (ربَّما قَامَ زَيدٌ) أَو مَعْنًى، نَحْو:{**رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ** }[الحجر:2]، فإنَّ المُسْتَقبلَ هُنا كَالمَاضِي؛ لأَنَّ إخْبارَ الله في المُسْتَقبلِ يَجْري في التَّحْقيقِ مَجْرَى المَاضِي[39: 161/1، 163].، ومِثَالُ مَنْعِها (الكاف) عَنِ العَملِ قَولُ الشَّاعرِ: أَخٌ مَاجدٌ لم يَخْزُني يومَ مَشْهدٍ كما سَيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبه[40: 235/2]كَمَا سَيفُ عَمْرٍو بالضمّ: مُبْتَدأ، لأَنَّ (ما) تَمْنَعُ الكَافَ عَنِ العَمَلِ، ومُضَافٌ إلى عَمْرٍو، جِيءَ بالكَافِ الجَارّةِ مُقْتَرِنَةً بـــ(ما) الكَافّة ؛ فَكَفَّتْها عَنْ عَملِ الجرِّ، ودَخَلَتْ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّة[19: 60/3]]11: 178/1، 309]، وأَمَّا الكَافّةُ بَعْدَ البَاءِ فَنَحْوَ قولِ الشَّاعرِ:

فَلَئِنْ صرتَ لا تُحيرُ جَوَابًا ... لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ[35: 280/2]

عَلَى أَنَّ مَا كَفّتِ البَاءَ عَنِ العَمَلِ، وتُحْدثُ مَا الكَافّة في البَاءِ مَعْنى رُبَّما فَمَعْنى: لبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خطيبُ]35: 258/5].

وأَمَّا غيرُ الكَافَّة: وهِي إمَّا زَائدَةٌ لَيْستْ عِوَضًا عَنْ شَيءٍ، أَو زَائدَةٌ عِوَضًا، قَالَ ابنُ النَّاظمِ رَحِمَهُ اللهُ: "تَدْخُلُ (مَا) الزَّائدَة عَلَى (مِنْ وعَنْ والبَاء): فَلَا تَكفُهنَّ عَنِ العَملِ ... وتَدخُلُ أَيضاً عَلَى (رُبَّ والكَاف): فَتَكُفّهما عَنِ العَملِ غَالبًا"[41: 221]، فَمِثالُ غيرِ الكَافَةِ دُونَ عِوَضٍ عَنْ شَيءٍ، قَوْلُهُ تَعَالى: { **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّه** }[آل عمران:159]، حَيْثُ أُزِيدَتْ (مَا) بَعدَ (البَاء) للتَّوكيدِ، وبَقَى للحَرْفِ اخْتِصَاصه[20: 100/3]، ومِثال زِيَادَةِ (مَا) بَعدَ الكَاف دُونَ أَنْ تَكُفّها عَنْ عَملِ الجرِّ قَولُ الشَّاعر:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ ... دُونَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ[25: 260/1]]30: 666/1]جَرّ(ضَرْبَة) بـــ (رُبَّ) مَعَ اقْترانِها بـــ (مَا)، وتُزَادُ (مَا) عِوَضًا عَنْ (كَانَ) المَحْذوفَة بَعدَ أَنْ المَصْدَريَّة المُتَّصلَة بِلامِ التَّعْليلِ، نَحْو:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أَمَّا أَنتَ غنيًّا فتَصدَّقْ، فَأَصْل الجُملَة فيما، تَصدَّقْ؛ لأَنْ كُنتَ غنيًّا، ثُمَّ حذفت اللَّامُ الجارَّةُ، تَخفيفاً؛ قَبْلَ (أَنْ)؛ فَصارت الجمْلَةُ: تَصدّقْ أَنْ كُنتَ غنيًّا، ثُمَّ تَقدَّمتْ (أَنْ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيه، أَي: تَقدَّمت العلَّةُ عَلَى المَعْلول فَصارت الجُمْلَةُ: أَنْ كُنتَ غنيًّا تصدَّقْ، ثُمَّ حذفت: (كَانَ) وعُوِّضَ عَنْها بـــ(مَا) وأُدْغمتْ في (أَنْ)؛ فَصارت: (أَمَّا)، والحَذفُ هُنا وَاجبٌ، لوجُود العوَضِ عَنْ (كَانَ)[17: 583/1]، وَحَولَ دُخُولها بَعْدَ أَدواتِ الشَّرطِ، نَحْو:(إِذا ما) وَ(إِمَّا) و(مَتى ما) وَقَدْ رَأى النُّحاةُ فيها أَنَّها تُؤدّي غَرَضين:

الأَوَّل: إِفادَةُ الإِبهامِ أَو العُمُومِ، نَحْو: (سَأَزورُكَ إِذا جَنَّ اللَّيلُ)، فالرَّاجحُ أَنْ يَكُونَ القَصْدُ لَيلَ يومكُم ذاكَ، فَإِذا قُلتَ: (سَأَزُورُكَ إِذا مَاجَنَّ الليلُ) فإِنَّهُ لا يَتَعيّنُ لَيْل ذلكَ اليَومِ، بَلْ أَصْبحَ الكَلامُ يَحْتَملُ اللَّيالي الأُخْرَى القَابلةَ، وَذلكَ لأَنَّ (مَا) أَبْهَمَتْها، وَكَذلكَ بَقيّةُ أَدواتِ الشَّرطِ، نَحْو: (إِذْ ما) و(حَيْثُما) و(أَيْنَمَا) غَيْر أَنْ (مَا) في (حَيْثُما) و(إِذْ ما) لَيستْ زَائدَةً عِنْدَ النُّحاة، فـــ(حَيْثُما) نَقُولُ(مَا) فيها كَافَّة لـــــ (حَيثُ) عَنِ الإِضافَة، لا زَائدَة كَمَا في(مَتى مَا) و(إِما) وَذلكَ أَنَّ (حيثُ) كَانَتْ لازمَةً للإِضَافة، أَي أَنَّ (ما) تَدْخلُ عَلَى أَدواتِ الشَّرطِ، فَتبْهِمُ مَا لَيسَ مُبْهمًا وتَزيدُ إِبْهامًا مَا كَانَ مُبْهماً[15: 48/2][20: 95/4].

الثَّاني إِفادَةُ التَّوكيد: جَاءَ في (الكتاب): " وتَكُونُ (مَا) تَوكيدًا لَغْواً، وَذلكَ قولُكَ: (مَتى مَا تَأتني آتكَ) وَقَولُكَ (غَضبْتُ مِنْ غَيرِ مَا حَرم) وَقالَ اللهُ عزَّ جَلَّ: { **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ** }[النساء:155]، فَهيَ لغوٌ ..وهي تَوكيدٌ للكَلامِ"[36: 305/4]، أَي تَكُونُ (مَا) الزَّائدَةُ تَوكيدًا وَتَكُونُ لَغْواً؛ أَي: يَصحُّ الاسْتغْناءُ عَنْها وَتَبْقى الجُمْلَةُ مُسْتَقيمةً حَسنةً؛ أَي صَحيحَةً نَحْويًا ودلاليًّا، وَتَدخلُ عَلَى شَرْطِ (إِنْ)، نَحْو قَوله تَعَالى: {**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ**}[الأَنفال:58]فـــ(مَا) زَائدَةٌ إِعْرابًا مُؤكِّدةٌ مَعْنى (تَخَافَنَّ)، وهي شَبيهةٌ بِلامِ القَسَمِ في التَّوكيد، ولمَ تَأت (إِنْ) الشَّرْطيَّة وَ(ما) الزَّائدَة في القُرآنِ إِلاَّ مؤكَّدةً فَهُوَ الأَحْسَنُ والأَفصَحُ، وَعَلَيْه الفَارسيّ وَأَكْثرُ المُتَأَخِّرين يَسْتَحْسنونَ التَّوكيدَ بَعْدَ (إِمَّا) وَهُوَ لَيسَ وَاجبًا، وَأَمَّا بَعْدَ الطَّلبِ فَمَحَلّ وفَاقٍ أَنَّهُ لَيسَ وَاجبًا، وَبَعدَ القَسَمِ فَمَذهَبُ البَصْريينَ أَنَّهُ وَاجبٌ[20: 157/4][42: 9/ 104]وَتَدخلُ (مَا) الزَّائدَةُ عَلَى (إِنَّ) وَأَخَواتها، فَتَكُفُّها عَنِ العَمَل، نَحْو: إِنَّما زَيدٌ قَائمٌ، وكَأَنَّما خَالدٌ أَسَدٌ، وَلَكنَّما عَمْرٌو جَبَانٌ، وَلَعَلَّما أَخُوكَ ظَافرٌ، ولا سَبيلَ إِلى الإِعْمال، لأَنَّ (ما) قَدْ أَزالَت اخْتصاصَ هذه الأَحْرف بالأَسْماء، فَوَجَبَ إِهْمَالُها، إِلاَّ (لَيْتَ) فَفيها وَجْهانِ: الإِعْمَالُ لِعَدمِ إِزَالَة الاخْتصاصِ، والإِهْمال نَظَراً إِلى الكَفِّ، كَمَا في قَول الشَّاعر:

قالَت أَلا لَيتَما هَذا الحَمامُ لَنا إِلى حَمامَتنا وَنِصفُهُ فَقَدِ[43: 35]

يُرْوَى بِنَصبِ الحَمَامِ، وَرَفْعِه، وَكَذلكَ نِصْفَه وَنِصْفُه[44: 124].

وَيَحسبُ البَاحثُ في ضَوءِ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ أَقَرُّوا بِأَنَّ(مَا) مِنَ الحُرُوف الزَّائدَة الَّتي تَدْخُلُ في الكَلامِ، وَقَدْ تُزَادُ في مَواضِعَ مُتَعَدّدَة لأَغْراضٍ بَلاغيَّة، كَتَوكيدِ المَعْنى أَو تَزْيينِ الأُسْلُوبِ أَو التَّهويل، دُونَ أَنْ تُؤثِّرَ في إِعْرابِ مَا بَعدَها غَالبًا، وَقَدْ تَكُفُّ بَعْضَ الحُرُوفِ عَنِ العَمَل، وَقَد لا تَكُفّها وَمِنْ أَبرزِ صُورِ زِيادَتها: زِيادَتها بَعْدَ(إِنْ) و(إِذا) الشَّرْطيتين، وبَعْدَ حُرُوفِ الجرِّ أَحْيانًا، كَمَا في إِنَّما وربَّما، وَمِنْ أَشْهرِ أَنواعها:(مَا) الزَّائدَةُ الكَافّةُ الَّتي تَكُفُّ بَعضَ الحُرُوفِ عَنِ العَمَل، وَ(ما) الزَّائدَةُ غَيرُ الكَافَّة الَّتي تَدخُلُ في أَسَاليبِ التَّعَجبِ أَو الشَّرطِ أَو القَسَمِ.

7. (مِنْ): تُعَدّ "مِنْ" الزَّائدَة مِنْ أَدَواتِ المَعَاني الَّتي نَالَتْ عنايَةً واهتمامًا وبخاصَّةٍ عِنْدَ النَّحْويينَ لِمَا لَها مِنْ أَثَرٍ في التَّوكيدِ وَتَقْوِيَةِ المَعْنى، وَتَأتي زِيَادَتُها في مَواضِعَ مُعيَّنَة، كَوُقُوعِها بَعْدَ النَّفي أَو الاسْتفْهَامِ، وبخاصَّةٍ قَبْلَ النَّكرَة،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وَقَدْ تُزادُ أَيضاً بَعْدَ أَفْعلِ التَّفْضيلِ أَو في سياقِ الشَّرطِ، وكُلُّ ذلكَ بِشروطٍ دَقيقةٍ ضَبَطَها النُّحاةُ في كُتُبِهم وَلَيْسَ لَها تَأثيرٌ في الإعْرابِ، وتَكْمنُ فائدتُها في تَأكيدِ العُمُومِ أَو التَّقْليلِ بِحسَبِ مَوْضعِها في السِّياقِ،. واخْتَلَفُوا في عدِّها زَائدةً في بَعْضِ المَواضعِ، ممّا يَعْكسُ دقّةَ نَظرِهم في أَثَرِها الدِّلاليّ والسِّياقيّ. وَقَدْ أَقرَّ بزيادَتِها سيبَويه في النَّفي وبِخاصَّةٍ لتأكيدِه وعُمُومِه، نَحْو قَوْلِه تَعالَى: {**مَا جَاءنَا من بَشيرٍ**}] المائدة:19]، فــ (مِنْ) زائدةٌ مُؤكِّدَةٌ، أي أَنَّها لا تُحْدِثُ مَعْنًى لَمْ يكنْ قَبْلَ دُخُولِها، وذلكَ نَحْو قَوْلِكَ: ما جَاءَني مِنْ أَحَدٍ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: مَا جَاءَني مِنْ أَحَدٍ، وبَيْنَ قَولِكَ: مَا جَاءَني أَحَدٌ، وإنَّما تُزَادُ في النَّفي مُخلَّصةً لِّلجنسِ، مُؤكّدةً مَعْنى العُمُومِ، واشْتَرطَ سِيبَوَيْه لِزيادَتِها ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ، أَوَّلُها: أَنْ تَكُونَ مَعَ النَّكِرَةِ، وثَانيها: أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، وثَالثُها: أَنْ تَكُونَ في غَيْرِ المُوْجَبِ، والاسْتِفْهَامُ كَالنَّفي، نحو: {**هَلْ من مَّزيدٍ** }[ق:30]، ونَحو:{**هَلْ من خَالقٍ غَيْرُ اللَّه**}[فاطر:3]، فَــدُخُولُ(مِنْ) كَخُرُوجِها، لا تُحْدِثُ مَعْنًى غَيْرَ التَّوكيدِ[36: 2-4/130، 225][45: 1/67]، وقَدْ أَدْخَلُوها عَلَى الفَاعِلِ، نحو: مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ،أَي: مَا أَتَانِي رَجُلٌ، فَأُكِّدَت بــ(مِنْ) لأَنَّهُ مَوْضعُ تَبْعِيضٍ فَأَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأتِه بَعْضُ الرِّجَالِ والنَّاسِ، وكذلكَ على المَفْعُولِ، نحو:{ **وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهم مِّنْ عَهْدٍ** }[الأعراف:102]، كَمَا أَدْخَلُوها عَلَى المُبْتَدأ، فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَعَامٍ، وَإِنَّما هُوَ: هَلْ طَعَامٌ، والمعنى: هَلْ طَعامٌ في زمانٍ أَو مكانٍ؟ فَمَوْضعُ (مِنْ طَعَامٍ) رَفْعٌ بِالابْتداءِ[45: 1/68][37: 2-4: 307، 225]، وقَدْ تقعُ زائدةً عَلى الأَغلَبِ بعْدَ (مَا ومَهْمَا) لشِدَّةِ إبهَامِهما، نَحْو قَوْلِ ربِّنا: {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ}[البقرة:106]، فــ (مَا) شَرْطِيَّةٌ ولِهَذَا جَزَمَتْ ومَحلُّها النَّصْبُ بِــ(نَنْسَخْ)، وانْتِصَابُها إِمَّا على أَنَّها مَفْعُولٌ بِه، والتَّقْدِيرُ: أَي شَيْءٍ نَنْسَخْ لَا أَي آيَةٍ نَنْسَخْ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ {مِنْ آيَةٍ} وَإِمَّا على أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، فَالتَّقْدِيرُ: أَي نَسْخٍ نَنْسَخْ، فــ(آيَةٍ) مَفْعُولُ نَنْسَخ و(مِنْ) زَائِدَة، وَهُوَ أَحَدُ وجُوهِ إِعْرَابِ (مَا) و(آيَةٍ)[11: 416].

ويَتَّضحُ مِمَّا تَمَّ عَرْضُهُ أَنَّ عُلَمَاءَ النَّحْوِ يُقِرُّونَ بِزِيادَةِ (مِنْ) في مَواضِعَ مُعَيَّنَةٍ دُونَ أَنْ تُؤَثِّرَ في المَعْنَى الإِعْرابيّ، بَلْ تُؤَكِّدُ المَعْنَى أَو تُفيدُ التَّوكيدَ والتَّنْصيصَ، ومِنْ أَشْهرِ مَواضِعِ زِيَادَتِها: أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ النَّفي، ودِلالَتِها بَعْدَ تَنصيصِ العُمُومِ وتَوكيدِه، ويَشْتَرِطُونَ لِزيادَتِها أَلَّا تَعْمَلَ الجَرَّ، وأَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مَنْفِيًا تامًا.

ثَانِيًا: أَقْسَامُ زِيَادَةِ حُرُوفِ المَعَانِي عِنْدَ المُفَسِّرِينَ:

ويُمْكِنُنا تَقْسيمهم عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ،وكَالآتي:

أَوَّلاً: يَذْكرُ بَعْضُهم ذلكَ ضِمْنًا أَو بِالمَعْنى، نَحْو: زِيَادَةُ (أَنْ) في قَولِه تَعَالى: { **وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللّه**}[إبراهيم:12]، ومَعْنى (وما لنا أَنْ نَتوكَّلَ) ما ثَبتَ لَنا مِنْ عَدمِ التوكّلِ واللامُ للاسْتحقاقِ[46: 13،12/204]، ونَحوَ قَولِه تَعالى: { **مَا اتَّخَذَ اللَّهُ من وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ من إِلَهٍ** }[المؤمنون:91]، عِندَ شَرحِ هذه الآيةِ حُذفتْ (من) وهذا دَليلٌ على زِيَادتِها مِنَ النَّاحيةِ النَّحويَّةِ، ونَصبَ (وَلَداً) عَلَى المَفْعُولِيةِ[38: 17،19/101، 66].

ثانيًا: بَعْضُهم لمْ يَتَطَرَّقْ إِلى ذِكرِ زِيَادَةِ حُرُوفِ المَعَانِي، نَحوَ قَولِه تَعَالى: { **مَا نَنسَخْ من آيَةٍ** }[البقرة:106]، فَلَمْ يَرِدْ ذِكرُ (مِنْ) زَائِدةً في أَكْثرِ كُتُبِ الإِعْرابِ والتَّفسيرِ[47: 1/303][46: 1/656][48: 22] [49: 1/480][50: 1/226].

ثالثاً: أَمَّا الآخَرونَ فَيَذكرونَ زِيَادَةَ حُرُوفِ المَعَانِي صَرَاحَةً، نَحوَ قَولِه تَعَالى: { لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }[القيامة:1]، فــــــ (لا) هُنا زَائِدَةٌ، وسَيَتَّضِحُ ذلكَ أَثناءَ دِراسةِ الآياتِ ومَواضِعِ الزِّيَادةِ فِيها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1. (أَنْ): ومِنْ أَمْثلَةِ زِيادتها في القُرآنِ الكَريمِ قَوله تَعالى:{**وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ** }[العنكبوت:33]، ففِي التَّحريرِ والتَّنويرِ: (أَنْ) "حَرْفٌ مَزِيدٌ لِلتَّوْكِيدِ وَأَكْثَرُ مَا يُزَادُ بَعْدَ لَمَّا وَهُوَ يُفِيدُ تَحْقِيقَ

المَطْلَبُ الثَّالثُ

الرَّبْطِ بَيْنَ مَضْمُونِ الْجُمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ لَمَّا، فَهِيَ هُنَا لِتَحْقِيقِ الرَّبْطِ بَيْنَ مَجِيءِ الرُّسُلِ وَمَسَاءَةِ لُوطٍ بِهِمْ، وَمَعْنَى تَحْقِيقِهِ هُنَا سُرْعَةُ الِاقْتِرَانِ وَالتَّوْقِيتِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْإِسَاءَةَ عَقَّبَتْ مَجِيئَهُمْ وَفَاجَأَتْهُ مِنْ غَيْرِ رَيْثٍ" [47: 244/20]، أَمَّا فِي الكَشّافِ فَذكرَ إنَّ "(أَنْ) صِلَةٌ أَكَّدَتْ وُجودَ الفِعْلَينِ مُترتباً أَحدهُما على الآخرِ في وَقْتَينِ مُتَجاورينِ لا فَاصِلَ بَينَهما كأَنَّهما وُجِدا في جُزءٍ واحدٍ"[47:ج/205]، والنَّاظرُ في تَفسيرِ الجَلالَينِ، والكَشّافِ والبَحرِ المُحيطِ في قَولِه جَلَّ وَعَلا: { **وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللّهِ** }[إبراهيم:12]، فَلَمْ يَرِدْ ذِكرُ(أَنْ) الزَّائدَةِ[49: 331]،[48:370/2][49: 65/4]، ولَمْ تَتَطرّقْ كُتبُ النَّحوِ إلى إعْرابِ (أَنْ) زَائدَةً[52: 13: 132][50: 765/2]أَمَّا قَولهُ تَعالى: { **وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ** }[البقرة:246]، فَقَد ذُكِرَ في الطّبري أَنَّ بَعْضَهم قَالَ بِزِيادتِها ومَعناهُ ومَالَنا لا نُقَاتلُ في سَبيلِ الله... وهِي تُزادُ في هذا المَعنى كَثيراً... وقَالَ آخرونَ: غيرُ جَائزٍ أَنْ تجعلَ "أَنْ" زَائدةً في الكَلامِ وَهُوَ صَحيحٌ في المَعْنى، وبالكَلامِ إليهِ الحَاجةُ؛ قَالُوا: والمَعنى: ما يَمنَعُنا أَلَّا نُقَاتلَ. فَلا وجهَ لِدَعوى مُدَّعٍ أَنَّ "أَنْ" زَائدةٌ ولَهُ مَعنىً مَفْهومٌ صَحيحٌ 38: 376/2]،[46: 2/ 486]وأُعْربتْ في بَعْضِ الكُتُبِ عَلَى قَولِ الأَخْفشِ: أَنْ زَائدةٌ، وقَالَ الفَرّاءُ: هُوَ مَحْمولٌ عَلَى المَعْنى، أَي وَمَا مَنَعَنا كَمَا تَقُولُ: مَا لَكَ أَلاّ تُصَلّي، أَي مَا مَنَعكَ، وقِيلَ: المَعْنى وأَيّ شَيءٍ لَنا في أَلاّ نُقاتلَ سَبيلِ الله، في بَعْضِ الكُتبِ أُعْربتْ(أَنْ) حَرْفٌ مَصْدَري ونَصَبْ[52: 35/1]،[50:1-197/2، 522]، وتَطَّردُ زِيادَتُها بَعدَ لمَّا في قَولِه تَعالى: { **فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ**}[يوسف:96]، وكَانَ بَعضُ أَهْلِ العَرَبيّةِ مِنْ أَهلِ الكُوفَةِ يَقُولُ(أَنْ) في قَولِه: (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشيرُ) وسَقُوطها، بِمَعنى وَاحد، ويُذكَرُ أَنَّ العَربَ تُدْخلُها فيهما أَحْيانًا وتُسْقطُها أَحْيانًا، وفَائدَةُ التَّأْكيدِ في هَذِهِ الْآيَةِ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْكَرَامَةِ الْحَاصِلَةِ لِيَعْقُوبَ عليه السَّلَامُ لِأَنَّهَا خَارِقُ عَادَةٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْتَ بِـ (أَنْ) فِي نَظَائِرِ هَذِهِ الْآيَةِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَاعٍ لِلتَّأْكِيدِ[49: 340/5]،[38: 41/11][46: 53/:13]، ويَبدُو مِمّا سَبَق سَرْدُهُ أَنَّ أَغلبَ كتبِ الإعْرابِ اتَّفقَتْ عَلى أَنَّ (أَنْ) تُعْرَبُ زَائدَةً. أَمَّا زِيادَتُها في قَولِه تَعالى:{**فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَى**}[القصص:19]، فَقَد اطَّردَتْ وأُعْربتْ (أَنْ) زَائدَةً للتَّوكيدِ، وكَذلكَ أُعْربتْ حَرْفاً مَصْدرياً نَاصبًا[48: 509][49: 106/7][52: 233/3][51: 20/ 535].

وأَحسبُ أَنَّ كُلَّ مَا تمَّ عَرْضهُ سَابقًا يَميلُ إلى أَنَّ (أَنْ) زَائدَة للتَّوكيدِ مِنْ النَّاحيَّةِ الإعْرابيَّةِ لَيسَ إلاَّ، وأَمَّا مِنَ النَّاحيةِ المَعْنويَّةِ فَهِيَ للاتّصَالِ أَو اللزُومِ أَو التَّوكيدِ بِحسبِ المَوقِعِ الَّذي تَرِدُ فيهِ، وقَليلٌ مِنَ العُلَماءِ مَنْ جَعَلَها حَرفاً مَصْدرياً نَاصبًا.

2. البَاءُ

إذا كَانَ زِيَادةُ البَاءِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ تُعدُّ مِنَ الظّواهرِ النَّحويَّةِ الَّتي أَثارَتْ اهْتمَامَ العُلماءِ، لما لَها مِنْ أَثرٍ في بيَانِ المَعَاني وتَوكيدِها، فَقَدْ وَرَدت البَاءُ الزَّائدةُ في القُرآنِ الكَريمِ بِأُسْلوبٍ بَليغٍ يَعْكسُ إعْجازَ النَّصِ، ممّا دَفعَ المُفَسّرينَ إلى الوُقوفِ عندَ هذهِ الظّاهرةِ لِبيَانِ دلَالاتِها وأَسْرارِها البَلاغيّةِ، حَيثُ لا تُعْتبرُ الزِّيادةُ في الحُرُوفِ نَقْصاً في المَعْنى، بَلْ هِيَ زِيادةٌ في التَّوكيدِ أَو تَحْسينٍ للنّسقِ البَلاغيّ، وسَنُسَلطُ الضَوءَ هُنا عَلَى زِيادَتها في بَعضِ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مَواضع القُرآن الكَريم، مَعَ عَرض لآرَاء المُفسِّرين حَولَ دلَالتها ووَظيفتها في السِّياق القُرآني، ومَنْ أَمْثلَة زيَادتها قَولهُ تَعَالى: { **كَفَى بِاللَّه شَهِيدًا** }[الرعد:43،الفتح:28، النساء:166]، أَي كَفَى اللهُ مِنْ جهَة الشَّاهد، ودَخلَت البَاء هُنا لتَأكيد المَعْنى، بيْنَما أَهْلُ النَّحْو أَعْربُوها حرفَ جرٍّ زَائد، ونَحْوه قَولُ البَاري عَزَّ وَجَلَّ:{ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** }[الزمر:36]، لَمْ تَتطرّقْ أَغْلبُ كُتب التَّفْسير إِلى اعْتبار أَنَّ (البَاء) زَائدةٌ، لكنَّها ذَات فَائدة مَعْنويّة في التَّوكيد والاخْتصاص وإِبراز بَلاغَة النَّص ؛ وتُؤدّي دورًا في تَقْوية المَعْنى، وأَمَّا مَنْ قَالَ بزيَادتها فَرَأَى أَنَّها زَائدةٌ منْ حيثُ الإعراب لا غير[46: 12/22]،[49: 611][49: 413/1][52: 24، 517]أَمَّا قولهُ تعالى:{**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** }[فُصِّلت:46]، فـ(الباء) هنا للتأكيد على نفي الظلم مطلقًا عن الله جَلَّ ثَنَاؤه، وَأَنَّ صيغَةَ (ظلاَّم) قَدْ جَاءَتْ في مَقام المُبَالَغة تَعْزيزاً لتَأكيد نَفي الظُّلْم عَنِ المَولى منْ قَليل أَو كَثير؛ لكَمال عَدله وَغنَاه وَرَحمته، وَقدْ رَأى الزَّمَخْشريّ، وَالقُرطُبي عَلَى أَنَّها للتَّأكيد، وأَمَّا السَّوادُ الأَعْظمُ مِنْ عُلَماء التَّفسير فَلَمْ يُقرُّوا بزيَادتها[47: 50/3،4، 225][46: 17، 21/18][48: 636][53: 46/4][53: 92/7]،وَذَهبوا مَذاهبَ شَتّى بشَأن قَوله عَزَّ وَجَلَّ في عُلاه: {**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**}[البقرة:195]، فَقَدْ ذَكرَ الزَّمَخشَري أَنَّ (البَاء) في قَوله (بِأَيدِيكُم) زَائدَة المَعْنى مثْلها (أَعْطَى بيده للمُنْقَاد)، وَالمَعْنى (وَلا تَقْبضُوا التَّهْلكَةَ أَيديكم)، أَي لا تجعلوها آخذةً بأَيديكم، مالكةً لكم، ويفهمُ من كلامه بأَنَّها زائدةٌ، أَمَّا الزركشيُّ فَرَأى أَنَّها للتعدية؛ لِأَنَّ الْفعْلَ(أَلقى) يتَعَدَّى بنَفْسه بدَليل قَوْله:{**وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ**}[الحجر:19]، ونحوه: {**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ**}[مريم:25]، وأَيْضاً قَولهُ تَعَالى: { **أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى** }[العلق:14]، وكَذلكَ قَولهُ تَعَالى:{ **فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ** }[الحج:15]، وقَدْ ذُكرَ أَنَّ ذلكَ لا يُقَاسُ عَليه[54: 615/1]،[49: 653/1][48: 191] وَذُكرَتْ صَرَاحةً في الجَلالَين والتَّحرير وَالتَّنوير بِأَنَّها زَائدَةٌ، وأَنَّ الأَيدي هيَ المَفْعولُ إِذْ لمْ يُذكرْ غيرهُ، وإِنَّها زَائدَةٌ لتوكيد اتِّصال الفعْل بالمَفْعول، وَقيلَ أَنَّها سَبَبيّةٌ[48: 40]،[50: 158/1]أَمَّا قَولُهُ تَعَالى: { **وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ**}[الحج:25]، وَقَولُهُ تَعَالى:{ **تَنبُتُ بِالدُّهْنِ** }[المؤمنون:20]فـ (الْبَاء) زَائدَة {بِظُلْمٍ} أَيْ بسَبَبه، وكَذلكَ (بالدّهن)، وَالمَعْنى فيه كَما أُدْخلتْ في قَوله (تنبتُ بالدّهن)، وَالمَعنى (تنبتُ الدّهنَ) أُدْخلتْ البَاءُ في (بإِلحَاد)، أَيّ إِلحادَ الظّلْم[38: 19، 103/17]،[49: 337/6][48: 436][46: 17، 239/16]وَكذلكَ بَقيّة الأَمْثلَة المَذْكورة فَتَتراوحُ بَاؤُها بَينَ الزِّيادَة والسَّببيّة والتَّعديّة، قَالَ الشَّاعرُ:

ضَمنَتْ برزْقِ عيَالنَا أَرْمَاحُنا ... بينَ المَراجلِ والصَّريحِ الأَجْرَدا[55: 214]

أَي (رزْقَ) عيالنا، وَهُوَ منْ بَاب زيَادَة البَاء في المَفعول، وَرَأى أَبو حيَّان أَنْ يُضمَّنَ (يُرِدْ) مَعْنى يتلبَّس، فَلذلكَ تَعَدَّى بالباء أَي: ومَنْ يتلَبَّسْ بإلحاد مُرِيداً لهُ. وقَالَ الزَّمَخشري: أَرادَ إِلحادَهُ فيه فَأَضَافَهُ عَلَى الاتِّساع في الظَّرف[56: 421/3]، 52: 123/7]أَمَّا قَولُهُ جَلَّ في عُلاه:{ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ** }[ص:33]، فَقَالَ بَعضُ عُلَماء التَّفْسير أَنَّها تُفيدُ التَّعْديَّةَ والإِلْصاقَ بالفعل "مَسْحًا"، ومَنهُم مَنْ قَالَ بدَلالَتها عَلَى المُلامَسَة (بالسُّوق) أَيّ أَنَّها لَيْسَت زَائدَةً، بَلْ هيَ دَالةٌ عَلَى الإِلْصَاق، أَي أَنَّ المَسْحَ قَدْ وَقعَ عَلى السّوق، وَقَدْ فَسَّرَها العُلَمَاءُ بأَنَّها تُشيرُ إِلى التَّعدية وَدَالةٌ عَلَى وُقُوع الفعل، كَالتي في قَوله تَعَالى:{ **وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ** }[المائدة:6]، فَلَمْ يُقرْ أَحدٌ بزيَادتهما إِلاَّ ابن عَاشُور[47: 258/4]،[57: 185/2][46: 170/23]حَيثُ لمْ يَردْ ذكْرُهما زَائدَةً، بَلْ أَفَادَتا تَأكيدَ اتِّصال الفعل بمفعوله، وذَكرَ الزَّمَخشري بِأَنَّ (البَاء) في قَوله تَعَالى:{**بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ**}[القلم:6]، مَزيدَةٌ للتَّأكيد وَوَافقَهُ ابنُ عَاشُور[

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

47: 141/1][47: 66/29] وقيلَ أنَّها ظَرْفيَّةٌ، أَيْ فِي أَيِّكُمُ الْجُنُونُ[12: 84/3][58: 165/10] وأُرجّحُ بأنَّها مَزيدةٌ لتأكيدِ تَعلّقِ الفعْلِ بمفعُولِه، وذَكرَ الطَّبَري وابنُ كيْسَان والنَّحاس بأَنَّ (الباءَ) في قَولِه تَعالى: { **جَزَاء سَيِّئَة بمثْلهَا**}[يونس:27]، زائدةٌ[38: 11-77/14][49: 150/5][52: 330/11] إلاَّ الأَنْدلسيّ فَأَقرَّ بأَنَّها لَيستْ زَائدَةً، والتَّقديرُ: (مُقدرٌ بمثلها)[49: 150/5]، وذَكرَ أَبو حيّان الأَنْدَلسيّ بأَنَّ ظَاهر البَاءِ مَعَ تَربَّصَ أَنَّها للسَّبَب في قوله جلَّ في عُلاه:{ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسهِنَّ** }[البقرة:228]، أَيْ: منْ أَجْلِ أَنْفُسهنَّ، ولابُدَّ أَنَّ ذلكَ منْ ذكرِ الأَنفسِ لأَنَّهُ لَوْ قيلَ فِي الْكَلَامِ: يُتَربَّصُ بهنَّ لَمْ يَجزْ؛ لأَنَّهُ فيه تَعْديَةُ الْفعْلِ الرَّافعِ لضَميرِ الاسْمِ الْمُتَّصلِ إلَى الضَّميرِ الْمَجْرُورِ، وقَدْ مرَّ أَنَّ أَغْلبَ عُلَماءِ التَّفسيرِ يُقرُّونَ الزِّيَادَةَ فِي الْقُرْآنِ لأَنَّها لَا تُمْكِنُ، والْبَاءُ مُشْتَملَةٌ عَلَى الْفَائدَة، فَلَا تكون زائدة في الحقيقة.[49: 2: 196، 197]، أَمَّا الزَّمَخشَري، والرَّازي وابْنُ عَاشُور فَذَهَبُوا إلى القَولِ بأَنَّها لَيْستْ زَائدَةً، وإنَّما لهَا مَعْنى أَصيلٌ، فَهيَ تُفيدُ الإلْصَاقَ أَو التَّوكيدَ، والمَقْصودُ أَنَّ المرأَةَ هيَ الَّتي تَتَولى بنَفسها أَمرَ التَّربصِ والانْتظَارِ، وَهوَ تَأكيدٌ عَلَى إرادتها ومَسْؤوليتها الشَّخصيّةِ عَنْ ذلكَ، وأَنَّ استْخدامَ البَاءِ يُشعرُ بأَنَّ التربصَ يتمُ بإرادة المرأَة، ممّا يُبْرزُ عنْصرُ الرَّغْبَة والالْتزامِ الذَّاتي عندَها[47: 303/1]،[57: 129/5]]46: 356/2]وزَعمَ بَعضُ النُّحاة أَنَّ (بأَنْفُسهنَّ) تَأكيدٌ لضميرِ المُطَلقات، وأَنَّ (البَاءَ) زَائدَةٌ ومَنْ هُنالكَ قيلَ بزيَادَتها في التَّوكيدِ المَعْنوي، أَوْردَهُ صَاحبُ المُغْني منْ جهةِ اللّفظ، ومَنْ جهةِ المَعْنى أَنَّ التَّوكيدَ لا دَاعيَ إليه ؛ إذْ لا يَذهبُ عَقلُ السَّامعِ إلى أَنَّ المَأمورَ غيرِ المُطَلقات، ورَغْمَ ورُودها زَائدةً عندَ بَعضِ المُفَسّرينَ، إلاَّ أَنَّها تُعربُ في كُتبِ النَّحوِ حَرْفَ جرٍّ، و(أَنفُسهنَّ) اسمٌ مَجْرورٌ[58: 295/2]، وذَكرَ العُكْبريّ، وأَبو حيّان الأَنْدلُسيّ، وابْنُ عَاشُور، بأَنَّ(البَاءَ) في قَولِه جلَّ في عُلاه: { **أَوَلَمْ يَكْف بربِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهيدٌ** }[فُصّلت:53]، زَائدَةٌ، والتَّقديرُ: (أَوَلَمْ يكفكَ أَوْ يَكْفهم ربُكَ)، و(أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهيدٌ) بَدَلٌ منْ (ربِّكَ)، بربِّكَ): الْبَاءُ زَائدَةٌ، وَهُوَ فَاعلُ يَكْفي، والْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ أَلَمْ يَكْفكَ ربُّكَ. فعَلَى هَذَا أَنَّهُ فِي مَوْضعِ الْبَدَلِ منَ الْفَاعلِ، إمَّا عَلَى اللَّفْظِ، أَوْ عَلَى الْمَوْضعِ؛ أَيْ أَلَمْ يَكْفكَ رَبُّكَ شَهَادَتُهُ، وَقيلَ: فِي مَوْضعِ نَصْبٍ أَوْ جرٍّ عَلَى تَقْديرِ بأَنَّهُ. وَقيلَ:(بِرَبِّكَ) فِي مَوْضعِ نَصْبِ مَفْعُولِ يَكْفِي؛ أَيْ: أَلَمْ يَكْفِ رَبَّكَ شَهَادَتُهُ[50: 1129/2]،[49: 9/ 317][46: 25/ 21]وأَعْربَها الدَّرويشُ حَرْفَ جرٍّ زَائد (وربِّك) مَجْرور لَفْظًا مَرفُوعُ مَحلاً، والمَفْعول بِه مَحذوفٌ أَي: أَو لَمْ يَكفكَ ربُّكَ؟ وأَنَّ ومَا في حيزِها بَدلٌ منْ رَبِّكَ فَيكونُ مَرفُوعَ المَحلِّ مَجْرورَ اللّفظ، وَقيلَ(البَاءَ) مَزيدَةً في المَفْعولِ وأَنَّ مَا بَعْدَهَا في مَحلِّ رَفْعٍ فَاعلِ أَي أَوَ لَمْ يَكفِ (بِرَبِّكَ) شَهَادَتَهُ، وأَنَّ واسْمها وَشَهيدٌ خَبَرها وَعَلَى كُلِّ شَيءٍ مُتَعلّقَانِ بشَهيدٍ[58: 9/ 8][50: 2/ 1129].

ويَتّضحُ ممّا سَبقَ طَرحُهُ بأَنَّ أَغْلبَ النَّحويينَ يَرونَ أَنَّ البَاءَ قَدْ تَأتي زَائدةً في بَعضِ المَواضعِ لتَحقيقِ أَغْراضٍ بَلاغيّةٍ أَو نَحْويّةٍ، مثْلِ التَّوكيدِ أَو التَّزيينِ أَو ضبطِ المَعْنى، أَمَّا نُظَراؤُهم منَ المُفَسّرينَ فَينظرُونَ في حَالةِ زيادَتها بناءً عَلَى مُتَطلّبَاتِ السِّياقِ القُرآني، ويَرونَ أَنَّ الزِّيَادَةَ تُضيفُ بُعدًا مَعْنويًا، مثْلِ التَّوكيدِ أَو تَصْويرِ العَلاقَةِ المَعْنويّةِ، وَهُناكَ منَ المُفَسّرينَ مَنْ لا يُقرُّ بزيَادتها، ويَعْتبرها ذَاتَ دلَالةٍ وَظيفيّةٍ مُحَدّدةٍ، حَتّى لَو بَدَتْ زَائدةً عَلَى المُسْتوى النَّحْويّ، فَهؤُلاءِ يَرونَ أَنَّها لا تَكُونُ (زَائدةً) بالمَعْنى الحَرفيّ، بَلْ تُسهمُ في إيصَالِ مَعْنى خَاصٍ وإنْ كَانتْ وَظيفَتُهُ دَقيقَةً أَو ضمنيّةً، بَيْنما يَقْبلُ مُعْظمُ النَّحويينَ وَصْفَ البَاءِ بالزِّيَادَةِ بناءً عَلَى قَواعدَ نَحْويةٍ مُحَدّدةٍ.

3. الكاف:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تُعدُّ زِيادَةُ الكَاف في بَعْضِ الآيات القُرآنيّة مَوضعَ اهْتمامٍ عندَ المُفسّرينَ، إذْ تَأتـــي أَحْيانًا توكيدًا أَو لتَقوية المَعْنى دُونَ أَنْ تُفيدَ تَشْبيهًا، وقَدْ تَناولَها العُلَماءُ بالتَّحليلِ في مَواضعَ مُحدّدةٍ مُبيّنينَ أَثرَها في السِّياقِ القُرآني ومَعْناها البَلاغي، ومِنْ ذلكَ قَولهُ تَعالى: { **إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ** }[آل عمران:59]، في هذَا إِقْرارُ (الكَاف) عَلَى مَعْنَاهَا التَّشْبيهيِّ، ومَنْ جَعلَ الْمَثَلَ هُنَا مُرادفًا للْمِثْلِ، كالشَّبَه. والشِّبْه، قَالَ: جمعَ بَيْنَ أَدَاتَيْ تَشْبيهٍ عَلَى طَرِيقِ التَّأْكيد للشَّبَه، والتَّنْبيه عَلَى عِظَمِ خَطَرِه وقَدْرِه وقَالَ بَعْضُ هؤُلَاءِ: الْكَافُ زَائِدَةٌ وقَالَ بَعْضُهمْ: مَثَلُ زَائِدَةٌ، وجَعلَ بَعْضُهمُ الْمِثْلَ هُنَا مِنْ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وقَالَ: الْعَرَبُ تَضْرِبُ الْأَمْثَالَ لِبَيَانِ مَا خَفِيَ مَعْنَاهُ ودَقَّ إِيضَاحُهُ، لَمَّا خَفِيَ سِرُّ وِلَادَةِ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبٍ، لأَنَّهُ خَالَفَ الْمَعْرُوفَ، ضَرَبَ اللَّهُ الْمَثَلَ بِآدَمَ الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الْأَذْهَانِ، وعَلِمَ أَنَّهُ أُوجِدَ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَلَا أُمٍّ، كَذَلِكَ خَلْقُ عِيسَى بِلَا أَبٍ[49: 184/3][13: 2/ 327]وقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَتُها في كتابِ دِراساتٍ لأُسْلُوبِ القُرآنِ الكَرِيمِ أَيضًا في قَولهِ تَعالى:{ **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ** }[البقرة: 261]، المِثْلُ هُنا هُوَ الصِّفَةُ، وتَقديرُ زِيادةِ الكَاف، إِذِ التَّمْثيل فيها للتّكْثيرِ لا للحَصرِ[13: 327/2]، أَمّا الزَّمخشَري والرَّازي والقُرطُبي وأَبو حيّان الأَنْدَلسيّ فَلَمْ يُقرُّوا بِزيادتِها، بَلْ هيَ عَلَى بابِها، والمُرادُ تَشْبيهُ حَالِ المُنفقِ، حَيثُ يُشَبَّهُ حالَ مَنْ يُنفقُ مَالَهُ ابْتغاءَ مَرضاةِ اللهِ بِحَبةٍ أَنْبَتتْ سَبعَ سَنَابلَ، لا مَحلَّ فيهِ للزِّيَادة، وباتفاقِ جُمْهورِ المُفسّرينَ[47: 318/1][57: 7/ 150][5049: 2 /374]أَمَّا قَولهُ جَلَّ في عُلاه: { **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** }[الشورى:11]، فـــ(الْكَاف) زَائِدَة لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا مِثْل لَهُ[48: 639]] 58: 16/9] أَمّا الطَّبري فيَرى أَنَّ (الكَاف) للتّشبيه، لتَوكيد الكَلامِ[38: 21/ 508][56: 4/ 395]، وتَبَنّى الزّرْكَشي قَولَ ابْن جنّي إِنَّها زِيدتْ لتَوْكيد نَفْيِ الْمِثْل لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْف بِمَنْزِلَة إِعَادَة الْجُمْلَة ثَانِيًا، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْكَاف زَائِدَةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَلَزِمَ إِثْبَاتُ الْمِثْل، وَهُوَ مُحَالٌ، وَرُدَّ بِدَعْوَى الْأَصَالَة، وَأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيُ مِثْلِ الْمِثْل، وَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ مِثْلِ الْمِثْلِ نَفْيُ الْمِثْلِ ضَرُورَةَ أَنَّهُ مِثْلٌ، إِذِ الْمُمَاثَلَةُ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ[12: 4/ 310]، في هذه الآيةِ أَجْمعَ أَغْلبُ أَهلِ النَّحوِ والتَّفسيرِ عَلَى زِيادَةِ الكَاف، وَقَدْ ذُكِرَ لَفظُ الزِّيادَةِ صَراحةً ؛ لأَنَّهُ مِنْ غيرِ الجَائزِ أَنْ تُوردَ الكَافُ لِغَرضٍ آخرَ مِنْ أَغْراضِها ؛ لأَنَّ المُرادَ يَتعلَّقُ بِالبَاري(عزَّ وجلَّ)، ومِنَ المُتعارفِ عَلَيهِ زِيَادَتها في خَبرِ (ليسَ).

وأَظنُّ في ضَوءِ مَا سَبقَ ذِكْرُهُ أَنَّ بَعضَ النُّحاةِ والمُفَسِّرينَ قَدْ رَأَوا أَنَّ الكَافَ قَدْ تُزادُ في الكَلامِ تَأكيدًا أَو تَوكيدًا للمَعنى، وقَالوا إِنَّ زِيادَتَها لا تَخلُّ بالمَعنى بَلْ تُفيدُ تَقويَةَ النَّفي للمُبالَغة، وفي المُقَابلِ أَنكرَ آخرونَ زِيادَتَها، وعَدّوا الكَافَ أَصليّةً للدِّلالة عَلَى التَّشبيه، ورَأَوا أَنَّ نَفيَ المُماثلةِ أَقوى بهذا التّركيب، حَيثُ اتَّفقَ النُّحاةُ والمُفَسِّرونَ عَلَى أَنَّ الكَافَ الزَّائدةَ تَأتي لتَوكيد المَعْنى دُونَ أَنْ يَكُونَ لها عَمَلٌ إِعْرابيّ. لكنَّ النُّحاةَ ركّزُوا عَلَى جَانبِها الصِّناعيِّ النَّحويّ وعَدّوها حَرْفاً زَائداً لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرابِ، بَينَما المُفَسّرونَ اهْتمّوا بِدورِها التَّفْسيري في تَقْويةِ المَعْنى وتَوكيدِه في سِياقِ الآيَات.

4. اللّامُ: يَرى المُفَسّرونَ أَنَّ اللّامَ الزَّائدةَ تُزادُ في بَعضِ الآيَاتِ القُرآنيّةِ لتَقويةِ المَعْنى وتَأكيدِه دُونَ أَنْ تُؤثرَ في الإِعْرابِ، وَغَالبًا مَا تَرِدُ في خَبرِ "إِنَّ" أَو بَعدَ أَدَواتِ القَسمِ، ويَخْتلفونَ أَحْيانًا في تَحديدِ مَواضعِ زِيادَتِها بِحَسبِ السِّياقِ والمَعنى، ومِنْ أَمْثلَتِها قَولهُ تَعالى:{ **قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ**}[الأَنعام:33]، بِكَسرِ (إِنَّ) لدخُولِ اللّامِ الزّائدةِ بَعدَها، ووَرَدتْ زَائدةً في قَولهِ تَعالى:{ **إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** }[الفرقان:20]، حَيثُ قَرأَ أَبو عَمْرو في رِوايَةِ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الجَهضميّ لَهُ (أَنَّ) فَتحَها، وتَخريجها عَلَى زِيادَةِ اللّامِ للتَّوكيد، وَهيَ كَقِراءة ابن جبير:{ أَلَّا أَنَّهُم لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ} بِالفَتحِ، وتُزادُ أَيضاً مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِه[37: 198/1][59: 9/ 318]: كَقَوْلِ الشَّاعِر:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[60: 74]

وَجَعَلَ مِنْهُ سِيبَوَيْهِ زِيَادَتَها في قَوْلِهِ تَعَالَى: { **إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** }[الطارق:4]وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ زِيَادَةَ اللَّام، وَالْمَعْنَى (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[12: 3–85/4، 409]، وَيرَى الفَرّاءُ أَنَّ اللّامَ في قَولِه تَعَالى:{ **يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِه** }[الحج:13]، زَائِدَةٌ للتَّوكيد في المَفْعولِ بِهِ وَهُوَ (مَنْ) عَلَى وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الإِعْرَاب، والتَّقدير: يَدْعُو مَنْ ضَرُّه أَقْرَب فَــ (مَنْ) مَوصُولٌ، وَالجُمْلَةُ بَعدَها صِلتُها، وَالمَوصُولُ هُوَ المَفْعولُ بِــ (يَدْعُو) زِيدَتْ فِيهِ اللّامُ كَزِيادَتِها في قَولِه[56: 3/416] [48: 434]:{ **رَدِفَ لَكُم** }[النمل:72]، أَي: رِدْفُكُم، المَعْنى: دَنا وقَرُبَ مِنْكُم.

وَيَظُنُّ البَاحِثُ أَنَّ قِسْمًا مِنَ النَّحْوِيينَ قَدْ أَقَرّوا بِزِيادَتِها للتَّوكيد، وَبِخاصة مَعَ المَفْعولِ بِه وَهوَ الأَشْهرُ وَبِشروطٍ مُعَيّنة أَو قَبلَ مَعْمولِ كَانَ، أَو الخَبرِ، بِشَرطِ أَلاَّ تُخِلّ بِالمَعْنى أَو التركيب، أَمَّا المُفَسّرونَ فَقَدْ قَبِلُوا زِيادَتَها إِذا دَلَّت القَرائنُ عَلَى التَّوكيد، وَاخْتَلَفُوا في بَعضِ المَواضِعِ بَينَ الزِّيادةِ وَالتَّعْلِيلِ بِحَسَبِ السِّياقِ والدِّلالة وَهُم أَكْثرُ اسْتِعمالًا لِمُصطَلَحِ اللّامِ الزّائِدة مِنَ النَّحْوِيين؛ لأَنَّهم يَتَوَسّعونَ في تَفسيرِ مَعَاني القُرآنِ وَتَأويلِ أَلفَاظِه بِما يَشْمَلُ القَولَ بِالزِّيادَةِ تَحْقِيقًا لِلمَعنى أَو دَفعًا لِلإِشْكَال، بَينَما النَّحْويونَ أَكثرُ تَحفُظًا في إِثباتِ الزِّيادةِ وَيَشْتَرِطونَ لِذلكَ شُرُوطًا دَقِيقةً في الإِعْرابِ وَالدِّلالة .

5. (لا): يَعْزُو المفَسِّرُونَ زِيَادَةَ (لا) في السِّياقِ القُرآنيّ إِلى أَغْرَاضٍ بَلاغِيَّة، كالتَّوكيدِ أَو تَقْوِيةِ النَّفي، أَو مُراعَاةِ للفَاصِلة والنَّظمِ، بِما يَنسجِمُ مَعَ جَمَالِيةِ الأُسْلوبِ القُرآنيّ واتّسَاقِ مَعَانِيه دُونَ تَأثيرٍ في الحُكْمِ الشَّرعيّ أَو المَعْنى الأَصْلِيّ، وَمِنْ أَمْثِلة زِيَادتِها عِندَ المُفَسّرينَ قَولُهُ تَعَالى:{ **وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ** }[فاطر:21]، فــ (لا) زَائِدةٌ لأَنَّكَ لَو قُلْتَ: (لا يَستَوِي عَمْرٌو ولا زَيْدٌ) في هذا المَعْنى لَمْ يَكُن إِلاَّ أَنْ تَكُونَ (لا) زَائِدةً، وَمِنْ أَمْثِلة زِيَادتِها في قَولِه عزَّ مَنْ قَائِل:{ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ** }[النساء:65]، (لا) زَائِدةٌ، أَي: فَوَ رَبِّكَ لا يُؤمِنُونَ، وَقِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ (لَا) الْأُولَى زَائِدَةٌ؛ وَالتَّقْدِيرُ: فَوَرَبِّكَ (لَا يُؤْمِنُونَ)، وَقِيلَ:الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ، وَالْقَسَمُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْمَنْفِيِّ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ (لَا) نَفْيٌ لِشَيْءٍ مَحْذُوفٍ؛ تَقْدِيرُهُ: فَلَا يَفْعَلُونَ ثُمَّ قَالَ: وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَعِنْدَ أَبِي حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ أَنَّ (لَا) زِيدَتْ مُوطِئَةً لِلنَّفْيِ بَعْدَهَا وَمُؤَكِّدَةً لَهُ[54: 187/1]،[50: 369/1][49: 10/ 344]أَمَّا (لا) الّتي تَرِدُ مَعَ فِعْلِ القَسَمِ فَهِيَ لَيْسَتْ مزيدةً ؛ لأَنَّ الكَلامَ مَعَها عَلَى الإِثْبات، نَحْو: (لا أُقسِمُ)، وَفي غَيرِ القَسَمِ، نَحْو قَوله تَعَالى: { **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ** }[الحديد:29]، وَالكَلامُ هُنا لَيسَ مَنْفِيًا، وَتِلكَ الكَلامُ مَعَها مَنفي، فَهِيَ تَأكيدٌ لَهُ وَعَلَيهِ أَكثرُ المُحَقِّقينَ خِلافًا لِلزَّمَخْشَرِي، وَلا يَلزَمُ أَنْ تَكونَ مَواقِعُ الحَرفِ الوَاحِدِ مُتّحِدةً في المَواقِعِ المُتَقَارِبة، وَاتَّفَقَ أَهلُ النَّحوِ عَلَى أَنَّ (لا) زَائِدَةٌ، وَفِيها وَجْهَانِ: الأَوَّلُ أَنَّ (لا) الأُولى زَائِدَةٌ، وَالتَّقدِيرُ (فَوَ رَبِّكَ لا يُؤمِنونَ)، وَقِيلَ: (لا) الثَّانِيةُ زَائِدةٌ .

وَالوَجهُ الآخرُ: أَنَّ(لا) نَفي لِشَيءٍ مَحذوف، وَتَقديرُهُ فَلا يَفْعَلونَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَبِّكَ لا يُؤمِنونَ[46: 5/ 111][59: 3/ 80] [50: 1/ 369] وَرَأَى الزَّجّاجُ بِأَنَّ (لا) في قَولِه جَلَّ في عُلاهُ:{ **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ** } [فُصِّلت: 34]، زَائِدةٌ مُؤكّدةٌ، المَعْنى لا تَستَوي وَالسَّيِّئة[56: 4/ 386][52: 268/6]]61: 227/3]وَوَرَدَتْ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

(لا) زَائِدَةً مَعَ القَسَمِ، نَحوَ قَولِه تَعَالى: { **فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ** }[التكوير:15]، وَمَعْنَى: (لَا أُقْسِمُ): إِيقَاعُ الْقَسَمِ، وَقَدْ عُدَّتْ هنا زَائِدَةً للتَّوكيد، وَمِثْلُهُ قَولُهُ: { **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ** }] الواقعة:75]، وَالْقَسَمُ مُرَادٌ بِهِ تَأْكِيدُ الْخَبَرِ وَتَحْقِيقُهُ، وَهذا أَوْضحُ الأَعَاريب، وَقِيلَ هِيَ نَافِيَةٌ وَالمَنفِيُّ مَحْذُوفٌ أَي فَلا صِحَّةَ لِقولِ الكَافِرِ، أُقسِمُ[46: 30 / 152][59: 14/ 127].

وَيحسَبُ البَاحثُ أَنَّ زِيادَةَ (لا) عِندَ النَّحْوِيينَ مُهِمّةٌ لِتَقوِيةِ المَعْنى أَو لِتَوكِيدِ النَّفي وَعَدَمِه وَالاضْرَابِ وَالتَّقرِيرِ، وَغَالبًا مَا تَأتي مَعَ أَدَوَاتِ الشَّرطِ أَو في سِياقِ الدَّعاءِ وَالتَّحسرِ، أَمَّا المُفَسّرونَ فَيعْزونَ سَبَبَ زِيَادتِها أَحيانًا لِتَحْسِينِ النَّظمِ، وَقَدْ أَشارَ بَعْضُهم إِلى أَنَّها تُفيدُ التَّوكيدَ أَو التَّزيينَ اللَّفظيّ، وَكِلا الفَرِيقَينِ يَتّفقُ عَلَى أَنَّ زِيادَتَها لا تُفقِدُ الجُملةَ مَعْناها الأَصْليّ بَلْ تَدْعَمُه.

6. (مَا): تُعَدُّ (ما) الزَّائِدَةُ عِنْدَ المُفَسّرِينَ أَداةً أُسلوبيّةً دَقِيقةً، إِذْ لا تُزادُ عَبَثًا، بَلْ تَرِدُ في مَواضِعَ مُعَيَّنَةٍ لِخِدمَةِ المَعنى وَالبَيانِ في النَّصِّ القُرآنيّ، وَغَالبًا ما يُعلِّلُ المُفَسّرونَ تِلكَ الزِّيادَةَ بِأَنَّها جُزءٌ مِنْ مُتَطَلَباتِ تَوكِيدِ المَعْنى أَو مُراعاةِ الفَاصِلةِ القُرآنيّةِ أَو انْسِجامِ النَّظمِ أَو تَحسينِ اللّفظِ وَتَجميلِه دُونَ أَنْ تُحدِثَ أَثراً في الإِعْرابِ، وَيظهرُ مَدَى اهتمَامِهم بِها إِدْراكًا عَميقًا مِنهم لِتَداخُلِ البَلاغَةِ وَالنَّحْوِ في أَسْرارِ التَّعبيرِ القُرآنيّ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ زِيادَتِها عِندَ المُفَسّرِينَ قَولُهُ عَزَّ وَجَلَّ:{ **مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً** }[البقرة:26]، فـــ(ما) زَائِدَةٌ في الكَلامِ إِنَّما مَعْنَاهُ هُوَ إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحي أَنْ يَضرِبَ بَعُوضَةً مَثَلًا، فَـــ(مَا) زَائِدَةٌ حَيثُ زَادَ بِها قَولُهُ توكِيداً، وَبَعضُ بَني تَمِيمٍ جَعَلُوا (ما) بِمَنزِلَةِ الّذي وَيُضمِرونَ (هُوَ)، أَي: (لا يَسْتَحي أَنْ يَضرِبَ الَّذي هُوَ بَعُوضَةٌ مَثَلاً)، وَزِيادةُ (مَا) في القُرآنِ وَالكَلامِ، نَحوَ ذا كَثِيرٌ، مِنها قَولُهُ تَعَالى:{ **فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ**}[البقرة:88]، وَتَفْسِيرُهُ: (فَقَلِيلاً يُؤمِنُون) فـــــ(ما) زَائِدَةٌ مُؤكّدَةٌ لم تُغَيِّرِ المَعْنى، وَنَحْو:{ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ** }[آل عمران:159]، أَي: (فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) وَ(ما) هُنا زَائِدَةٌ للتَّأكيد وَخُفِضَتْ رَحْمَةٌ بِالبَاءِ، لأَنَّ زِيادَةَ (ما) بَينَ (البَاءِ وَعَنْ وَمِنْ وَالكَافِ) وَمَجْرُوراتِهما شَيءٌ مَعْرُوفٌ في اللِّسَانِ مُقَرَّرٌ في عِلْمِ العَرَبِيّة[49: 3/ 407]، وَأَمَّا زِيَادَتُها في قَولِه تَعَالى:{ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ** }[الذاريات:23]، أَي: (لَحَقٌّ مِثلَ أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)، فَزِيَادةُ (ما) أَفَادَتْ مَعْنى (أَنَّهُ لَحقٌّ)، وَلَو لَمْ تَدْخُلْ (مَا) لَكَانَ المَعْنى أَنَّهُ لَحقٌّ لا كَذِبٌ[37: 1/ 59،142][56: 4/142][52: 1/ 186] وَكَذلكَ وَرَدَتْ (مَا) زَائِدةً في قَولِه تَعَالى:{ **وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ** }[فُصِّلت:36]، أَيْ إِنْ يَصرِفْكَ عَمَّا أَمَرتَ بِهِ صَارِف، إِذْ أُدغِمتْ نُونُ(إِنْ) الشَّرطِيَّة في (مَا) المَزِيدَة، فَجِيءَ بِالشَّرطِ بِـــ(إِنْ) الَّتي الأَصْلُ فِيها عَدَمِ الجَزْمِ بِوقُوعِ الشَّرطِ تَرَفّعًا لِقَدرِ النَّبيّ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ)، وَجَوَابُ الأَمْرِ مَحذُوفٌ أَي يَدْفَعُهُ عَنْكَ، وَزِيدَتْ (مَا) بَعدَ حَرفِ الشَّرطِ لِتَوكِيدِ الرَّبطِ بَينَ الشَّرطِ وَجَوابِه، وَتُزادُ كَثِيراً بَعدَ (إِنْ) دُونَ دِلَالَتِها عَلَى الجَزمِ بِوقُوعِ فِعلِ الشَّرطِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ النَّحوِ في كَونِها زَائِدةً[59: 23-310/24][46: 297/24][48: 36/ 635] وَتُزادُ أَيضًا بَعدَ الجَازِمِ كـــ(أَيًّا) الشَّرطِيَّة، نَحوَ قَولِه تَعَالى: { **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ** }[الإسراء:110]، فـــ(أَيٌّ) اسمُ اسْتِفْهَامٍ في الأَصْلِ، وَإِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا (مَا) الزَّائِدَةُ أَفَادَتْ مَعْنى الشَّرْطِ كَمَا تُفِيدُهُ كَيْفَ وَإِذَا اقْتَرَنَتْ بِـــ(مَا) الزَّائِدَةِ، جُزِمَ الفِعْلُ الَّذي بَعْدَهَا (تَدْعُو) شَرْطًا، وَجِيءَ بِجَوَابِها مُقْتَرِنًا بِالْفَاءِ، وَهُوَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى[46: 236/15][59: 15/ 105]، وَنحوهُ قَولُهُ:{ **أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ** }[القصص: 28]،(أَي) شَرطِيَّة و(مَا) مِنْ حُروفِ الزَّوائِدِ في كَلامِ العَرَبِ[52: 3/161]. وَأَجْمَعَ أَهْلُ النَّحوِ وَالتَّفسيرِ عَلَى زِيَادةِ (مَا) للتَّوكِيدِ في قَولِه جَلَّ في عُلَاهُ:{ **عَمَّا قَلِيلٍ** }[المؤمنون:40]،أَي: بَعدَ زَمنٍ قَلِيلٍ وَهُوَ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أَرجحُ الأَقْوال، فَــ(ما) زَائدةٌ لتوكيد قلة المدّة وَقُصرها[47: 3/ 187]،[48: 449][46: 449][50: 2/ 995] وذكرَ أَغْلبُ أَهْلِ التَّفسيرِ وأَهْلُ النَّحوِ صرَاحةً بأَنَّ (مَا) زَائدةٌ للتَّوكيدِ في قَولِه تَعَالَى: {**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ** }[نوح:25]، أَي مِنْ خَطِيئاتهم؛ لأَنَّ العَربَ تَجعلُ (مَا زَائدةً للتَّوكيد)، فيمَا نَوى بِه الجَزاءُ، ولا يَجوزُ عِنْدَ البَصريينَ غيرُ ذلكَ، وعَدَّها الكُوفيونَ صِلَةً ثُمَّ رَجَعُوا في بَعْضِ المَواضعِ إِلى الحقِّ، وَالْعربُ قَدْ تَزيدُ فِي الْكَلامِ للتَّأْكيدِ عَلَى مَا يُستَغْنَى عنهُ[52: 5/ 29][62: 3/ 360][57: 9/ 406][58: 10/ 233]وأُعْرِبَتْ (مَا) زَائدَةً لتَأكيدِ الشَّهادَةِ في قَولِه تَعالى:{ **حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ**}] فُصّلت:20]، فــ(مَا) إِذا جَاءَتْ بَعْدَ إِذا أَفَادَتْ مَعْنى (قَدْ) في تَحقيقِ وُقُوعِ الفعْلِ المَاضي،وقيلَ كَلِمَةُ (مَا) صِلَةٌ، وقِيلَ فِيها فَائدَةٌ زَائدَةٌ وَهِيَ تَأْكيدُ أَنَّ عِنْدَ مَجيئِهِمْ لا بُدَّ وَأَنْ تَحْصُلَ هَذِهِ الشَّهادَةُ، فَأَكَّدَتْ (مَا) ظَرفيَّةَ الوَقتِ المُحدَّدِ للشَّهادَةِ[57: 27/ 555][58: 8/ 546].

وَيَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ أَنَّ عُلَمَاءَ اللُّغةِ قَدْ أَقَرُّوا بِأَنَّ (ما) قدْ تَرِدُ زائدةً للتَّوكيدِ أَو تَحْقيقِ مَعْنى بلاغيّ دُونَ أَنْ يكونَ لَها تَأثيرٌ إِعرابيٌّ، ولَا يَجوزُ أَنْ يُقَالَ: فيهِ زائدٌ إِلَّا بتَأْويلٍ، بَلْ إِنَّ واضعَ اللُّغةِ لا يَجوزُ لَهُ الْعَبَثُ، فَلَيْسَ في لُغةِ العَربِ وقرآنِها لَفظٌ زائدٌ لا لفائدة، وَقَولُهم (مَا) زائدةٌ ونَحوِها، فَمُرادُهُمْ أَنَّ الْكلامَ لَا يَخْتَلُّ مَعناهُ بِحَذْفِها أَيْ: لَا تَتَوَقَّفُ دَلالَتُهُ عَلى مَعْنَاه الْأَصْلِيِّ عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الزَّائِدِ، جَميعُ ما قيلَ فيهِ زائدٌ، فَفائدتُهُ التَّوكيدُ، لِأَنَّ الزِّيادَةَ في الْكلامِ تَقْتَضِي أَنَّ ذلكَ لَمْ يَصْدُرْ عنْ غَفْلة، وَإِنَّمَا صدرَ عَنْ قَصْدٍ وَتَأَمُّلٍ، وذَلكَ مِنْ فوائدِ التَّوكيدِ، أَمَّا المُفَسّرونَ فقدْ رَجَّحُوا زِيادَتَها أَحْيانًا في سِياقِ الآيَاتِ مُراعَاةً للفَاصِلَةِ أَو النَّظْمِ، أَو لتأكيدِ المَعنى، وَمَعَ ذلكَ أَنْكَرَ بَعْضُهُم زِيادَتَها مُطلقًا، منْطَلقينَ من قاعدةٍ أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَماءُ الأُمَّةِ مفَادُها: أَنَّ لكُلِّ لَفظٍ في القُرآنِ حِكْمَةً ومَعْنًى.

7. (مِنْ): تُعَدُّ (من) الزَّائدَةُ منَ القَضَايَا اللُّغويَّةِ الَّتي حظِيَتْ باهْتمامٍ خَاصٍّ عِنْدَ المُفَسّرِينَ، بوصْفِها أَدَاةً تَحْملُ دلَالَاتٍ بَلَاغيَّةً تَتَجَاوَزُ مَعْنَاها الأَصْليّ، لِمَا لَهَا منْ أَثَرٍ في التَّفْسيرِ والدِّلالَة، وَقَدْ أَشَارُوا إِلى أَنَّها تَرِدُ زَائدَةً في مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ لتَعْميقِ المَعْنَى أَو تَحْقيقِ غَرَضٍ نَحْويٍّ أَو بَيَانِيٍّ، وَقَدْ تَنَاوَلُوها في سِيَاقاتٍ قُرآنيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مُبينينَ مَواضعَ زِيَادَتِها وَمَقَاصِدها البَلَاغيَّة، وَغَالبًا مَا يَربطُونَ زِيَادَتَها بالتَّوكيدِ أَو التَّبْعيضِ أَو مُراعَاةِ الفَاصِلَةِ والنَّظْمِ القُرآنيّ، وَأَحْيَانًا مُرَاعَاةً للسَّجْعِ أَو إِتمَامًا للنَّسَقِ القُرآنيّ دُونَ أَنْ تُؤثِّرَ في المَعْنى الإِعْرَابيّ للْجُمْلَة، وَمِنْ أَمْثلَةِ زِيَادتِها في قولِه تَعالى:{ **وَمَا تَسْقُطُ من وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا** }[الأَنعام:59]، فــ(مِنْ) زائدَةٌ لاسْتغراقِ جِنسِ الْوَرَقَةِ ويَعْلَمُها، حَيْثُ زِيدَتْ في الْكَلَامِ الْوَارِدِ بَعْدَ نَفْيٍ لتوكيدِ الْعُمُومِ، لِأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ (مِنْ) لَبَقِيَ الْعُمُومُ عَلَى حَالِه، وهِيَ في سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ وَتَسْتَغْرِقُ[49: 4/ 535][12: 3- 82،422/4]، وَيَلْتَحِقُ بِالنَّفْيِ الاسْتِفْهَامُ كَقَوْلِه تَعَالَى: { **فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى من فُطُورٍ** }[الملك: 3]، تَجَاوَزتْ كُتُبُ التَّفسيرِ ذِكْرَ (مِنْ) زَائدة هنا إِلاَّ قلة منهم أَقَرَّ بزِيَادَتِها، بَينَما كُتبُ الإِعرابِ اتَّفَقَت عَلى أَنَّها زَائدةٌ، فــ(فُطُور) مجْرُورٌ لَفظًا مَنصُوبٌ مَحلّاً عَلى أَنَّهُ مفْعُول (تَرى)[48: 754][47: 4/ 78][59: 14/5]]52: 2495/4] وَقَد تُزادُ (مِنْ) لغواً كَمَا في قَولِه تَعَالى: { **أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى**}[آل عمران:159]، فــ (مِنْ) زَائدَةٌ لأَنَّ حَرْفَ النَّفي قَدْ دَخَلَ في قَولِه (لا أُضيعُ)، أَمَّا قَولُه: { **تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا** }[الأعراف:101]، فَصَيّرَ (مِنْ) زَائدَةً وَأَرَادَ (قصَصْنا) عَلَى رَأْيِ الأَخْفَشِ ولا يَقِرُّ البَصْرِيُّونَ ذلكَ في الإِيجاب[37: 1/ 243، 333] [52: 72]، وَذَكَرَ ابنُ عَاشُور بــأَنَّ"(مِنْ) تَبْعيضيَّةٌ لِأَنَّ لَهَا أَنْبَاءً غيرَ مَا ذُكِرَ هُنَا مِمَّا ذُكِرَ بَعْضُهُ في آيَاتٍ أُخْرَى وَطُوِيَ ذِكْرُ بَعْضِه لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ في التَّبْلِيغِ"] 46: 30/9]، وَمَعْنَى: { **أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ** }[النساء:101]،أَيْ: في أَنْ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تَقْصُرُوا، فـ(مِنْ) زَائِدَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَصِفَةٌ لِلمَحْذُوفِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، أَيْ: شُئِيَا مِنَ الصَّلَاةِ[50: 1/ 386]، وتُزَادُ (مِن) فِي المُبْتَدَأِ كَقَولِهِ تَعَالَى: { **لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** }[الأَعراف:59]، أَيْ: مَا لَكُم إِلَهٌ غَيْرُهُ، فـ(مِنْ) زَائِدَةٌ، وَ(إِلَهٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَكُمْ) خَبَرُ (عَلَى أَرْجَحِ الأَقْوَالِ)، وَقِيلَ: الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ فِي الْوُجُودِ[50: 1- 2 / 577، 703][62: 3/ 140][46: 8/ 89] وأُعْرِبَتْ (مِنْ) فِي قَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: { **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ** } الكهف:31]، فـ(مِنْ) زَائِدَةً عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: { **وَحُلُّوا أَسَاوِرَ** }[الإنسان:21]، وَاحْتِمَالٌ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ ; أَيْ: شَيْئًا مِنْ أَسَاوِرَ ; فَتَكُونُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، أَوْ لِلتَّبْعِيضِ، وَ (مِنْ ذَهَبٍ): (مِنْ) فِيهِ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، أَوْ لِلتَّبْعِيضِ ; وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ نَعْتًا لِأَسَاوِرَ ; وَيَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِـ(يُحَلَّوْنَ)، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُم بَيَانَ الْجِنْسِ وَقَالُوا هِيَ لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ، وَقَدِ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُ المُعْرِبِينَ فِيهَا أَمَّا النَّحْوِيُّونَ فَقَدْ اسْتَشْهَدُوا بِهَا لِبَيَانِ الجِنْسِ وَهِيَ قَوْلُهُ: (مِنْ ذَهَبٍ) وَعَلَامَتُهَا أَنْ يَصِحَّ الإِخْبَارُ بِمَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا فَنَقُولُ: الأَسَاوِرُ هِيَ مِنْ ذَهَبٍ[50: 2/846][12: 4/ 418] لَقَدْ تَجَاوَزَتْ كُتُبُ التَّفسِيرِ ذِكرَ (مِنْ) زَائِدَةً فِي قَولِهِ تَعَالَى:{**وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** }[البقرة:271]؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّفْسِيرِ لَو أَقَرُّوا بِزِيَادَتِهَا فَمَعنَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ السَّيِّئَاتِ تُكَفَّرُ، لِذَلِكَ فَالأَرجَحُ أَنْ يَكُونَ مَعنَاهَا لِلتَّبْعِيضِ[12: 4/ 424]، وَأَعْرَبَهَا الأَخْفَشُ وَالطَّبَرِي زَائِدَةً، فَيَكُونُ (سَيِّئَاتُكُم) الْمَفْعُولُ، وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ; أَيْ شَيْئًا مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ[50: 1/ 220-222][38: 5/586].

وَيَظُنُّ البَاحِثُ أَنَّ النَّحْوِيِينَ وَالمُفَسِّرِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى زِيَادَةِ (مِنْ) لِتَحْقِيقِ مَعَانٍ بَلَاغِيَّةٍ، كَالتَّوْكِيدِ أَو البَيَانِ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي مَوَاضِعِ زِيَادَتِهَا؛ فَالنَّحْوِيُّونَ يُحَدِّدُونَهَا بِحَسَبِ قَوَاعِدِ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، مِثْلَ زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّفْيِ أَو الاسْتِفْهَامِ، بَينَمَا يُجِيزُهَا المُفَسِّرُونَ بِأَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ، بِحَسَبِ السِّيَاقِ القُرآنِيِّ وَالبُعْدِ البَلَاغِيِّ، وَقَدْ أَشَارَ الطَّرَفَانِ إِشَارَةً وَاضِحَةً إِلَى مَنْعِ زِيَادَتِهَا فِي المَفْعُولِ مَعَهُ وَالمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ وَالمَفْعُولِ فِيهِ، وَوَجْهُ المَنْعِ لِأَنَّ هَذِهِ المَفَاعِيلَ فِي المَعْنَى بِمَنْزِلَةِ المَجْرُورِ بِالإِضَافَةِ وَبِاللَامِ وَبِـ(فِي)، وَلَا يَظْهَرُ وَجْهٌ لِلمَنْعِ فِي المَفْعُولِ المُطْلَقِ، وَقَدْ خَرَّجَ عَلَيْهِ أَبُو البَقَاءِ قَولَهُ تَعَالَى: { **مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ** }[الأَنعام:38]، فَقَالَ(مِنْ) زَائِدَةٌ وَ(شَيء) فِي مَوضِعِ الْمَصْدَرِ أَي(تَفْرِيطًا)[58: 3/ 106][11: 426].

الخاتمة:

الحَمْدُ للهِ وَكَفَى وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ المُصطَفَى وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ، وَبَعْدُ:

بَعْدَ اسْتِقْرَاءٍ وَدِرَاسَةٍ لِبَحْثِ " زِيَادَةُ طَائِفَةٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي بَيْنَ النُّحَاةِ وَالمُفَسِّرِينَ"، اتَّضَحَ أَنَّ مَفْهُومَ "الزِّيَادَةِ" لَا يُفْهَمُ عَلَى نَحْوٍ وَاحِدٍ عِنْدَ عُلَمَاءِ الطَّرَفَيْنِ، بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ المُنْطَلَقَاتِ المَنْهَجِيَّةِ وَالأَهْدَافِ العِلْمِيَّةِ، فَالنُّحَاةُ يَنْظُرُونَ إِلَى الزِّيَادَةِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ وَالبِنْيَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ، فَيُعْنَونَ بِأَثَرِهَا الإِعْرَابِيِّ وَمَقَاصِدِهَا البَلَاغِيَّةِ، فِي حِينِ يَتَّجِهُ المُفَسِّرُونَ إِلَى الجَانِبِ الدِّلَالِيِّ، فَيَجْعَلُونَ الزِّيَادَةَ وَسِيلَةً لِتَأْكِيدِ المَعْنَى، أَو تَقْوِيَةِ الحُكْمِ، أَو مُجَارَاةِ النَّظْمِ القُرآنِيِّ، وَقَدْ تَوَصَّلَتْ إِلَى نَتَائِجَ أَفْرَزَهَا البَحْثُ، مِنْهَا:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– إنَّ مَعَاني الحُرُوف تَعتَمدُ عَلَى الذَّوقِ اللُّغَويَ والمَنْظُورِ البلَاغِيّ، فَقَلَّمَا نَجِدُ ضَابِطًا يَحتَكِمُ إِليهِ المُخْتَلِفُونَ ضِمنَ العلمِ الواحدِ أَنفسهم،أَو بَيْنَ فَرِيقَي العلْمَينِ في تَحْدِيدِ المعنَى للّحَرف، فَالمَعْنى الَّذي تَراهُ يَتَنَاسَبُ مَعَ حَرفِ (الكَاف) مَثَلاً، يَراهُ غَيْرُكَ خِلَافًا لِذلكَ .

– ظَهَرَتْ مَواضِعُ خِلَافٍ بَيْنَ الفَرِيقَينِ؛ فَبَعْض مَا يُعَدُّ زَائِداً عِنْدَ النُّحَاةِ لا يَقْبَلُهُ المُفَسِّرُونَ لِمَا يَرَونهُ مِنْ تَأْثِيرٍ عَلَى المَعْنَى أَو السِّيَاقِ، كَالكَافِ الزَّائِدَةِ فِي قَولِه تَعَالَى:

– مُصْطَلَحُ (الزِّيَادَةِ) فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ يَتَّسِعُ دِلَالِيًّا عَنِ المُصْطَلَحِ النَّحْوِيّ، فَقَد يُطْلَقُ عِنْدَهُم عَلَى مَا يُقَدِّرونَهُ مِنَ الحَذْفِ أَو التَّقْدِيرِ، أَو مَا يُلائِمُ مَقَاصِدَ المَعْنَى العَامِ، لا مُجَرَّدَ الخُلُوِ مِنَ الإِعرَابِ.

– إِنَّ احْتِمَالَ حُرُوفُ المعَانِي لأَكْثَرَ مِنْ مَعنَى يُعَدُّ مِنْ أَبْرَزِ سِمَاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَقَدْ أَتَاحَ هذا التَّعَدُّدُ فِي الدِّلَالَةِ مَجَالًا وَاسِعًا لِلاجْتِهَادِ عِنْدَ النحاةِ والتَّأْوِيلِ عِنْدَ المُفَسِّرِينَ، وَبِخَاصَةٍ فِي النّصُوصِ القُرآنِيَّةِ الَّتِي تَتسِمُ بِكَثَافَةِ المَعَانِي وَدِقَةِ التَّعْبِيرِ.

– وَقَدْ أَظْهَرَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ بَعْضَ الحُرُوفِ، كَـ(اللَّامِ ومِنْ) الزَّائِدَتَينِ وَمَا الكَافَةِ، كَانَتْ مَحَلَّ خِلَافٍ بَيْنَ الفَرِيقَينِ، فَتَارَةً يَتَّفِقُونَ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي مَوضِعٍ مُعَيَّنٍ، وَتَارَةً يُنْكِرُ أَحَدُ الفَرِيقَينِ تِلْكَ الزِّيَادَةَ لِمَا يَرَاهُ مِنْ إِخْلَالٍ بِالمَعْنَى أَو السِّيَاقِ.

– إِنَّ العَقْلَ البشَرِيَّ يَظَلُّ مَحْدُودَ الطَّاقَةِ فِي تَدَبّرِه، بَيْنَمَا القُرآنُ الكَرِيمُ يَظَلُّ هُو النَّبْعُ الثَّرُّ الَّذي لا تُحَدُّ آفَاقُهُ ولاَ يَنفدُ عطَاؤُهُ .

التَّوصيَات:

1. ضَرُورَةُ إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي مُصْطَلَحِ (الزِّيَادَةِ)، تَفَادِيًا لِمَا قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ مِنْ دِلَالَةٍ عَلَى غِيَابِ الوَظِيفَةِ النَّحْوِيَّةِ أَو الأَثَرِ الدِّلَالِيّ.
2. الدَّعْوَةُ إِلى مَزِيدٍ مِنَ الدِّرَاسَاتِ المُقَارِنَةِ بَيْنَ عُلُومِ اللُّغَةِ وَعُلُومِ التَّفْسِيرِ، بِمَا يُعَزِّزُ التَّكَامُلَ المَعْرِفِيّ وَيُثْرِي الفَهْمَ العَرَبِيّ لِلْقُرآنِ الكَرِيمِ.
3. اعْتِمَادُ تَوصِيفَاتٍ بَدِيلَةٍ أَكْثَرُ دِقَّةً لِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ، تُرَاعِي مَقَاصِدَهَا السِّيَاقِيَّةَ وَالبَلَاغِيَّةَ كَالحُرُوفِ ذَاتِ الوَظِيفَةِ التَّأْكِيدِيَّةِ أَو الحُرُوفِ الزَّائِدَةِ ذَاتِ الأَثَرِ المَعْنَوِي، بِمَا يَبْتَعِدُ عَنِ الإِيحَاءِ بِـانْتِفَاءِ الوَظِيفَةِ الظَّاهِرَةِ.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

القُرآنُ الكَرِيمُ

[1] ابن منظور،جمال الدِّين محمد بن مكرم(ت711ه)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت،(1955م – 1374ه).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[2] الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5 (1420هـ-1999م).

[3] الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن(ت 650هـ)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، برعاية: د. أحمد بن محمد الضبيب، مركز البحوث والتواصل المعرفي (1443ه-2022م).

[4] التهانوي، محمد بن علي الحنفي(ت1158هـ ه)، كشاف اصطلاح الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان- بيروت، ط1، (1996م).

[5] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث،(1426ه-2005م).

[6] د. طاهر، وحيد الدين، المعاقبة في نظام اللغة العربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1(2006م).

[7] الجوهري الفارابي، أَبو نصر إِسماعيل بن حماد(393ه)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط4،(1407ه-1987م).

[8] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(ت817هـ)، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8،(1426هـ - 2005 م).

[9] بن سيده المرسي، أَبو الحسن علي بن إِسماعيل(ت458هـ)، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1،(1417هـ 1996م).

[10] الزجاجي، أَبو القاسم(ت339ه)، الايضاح في علل النحو، تح: د.مازن المبارك، الناشر: دار النفائس، بيروت، ط5، (1406ه- 1986م).

[11] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله بن يوسف، أَبو محمد، جمال الدين،(ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب،)، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط1،(2009م).

[12] الزركشي، أَبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن،)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت1401هـ)، دار إِحياء الكتب العربية، ط1، (1376هـ - 1957م).

[13] عضيمة، محمد عبد الخالق(ت1404هـ)، دراسات لأُسلوب القرآن الكريم، تح: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (بدون).

[14] الهلال، محمد، تفسير القرآن الاثري الجامع، (دار المعراج، ودار جوامع الكلم)، دمشق - سوريا،(1443هـ - 2022 م).

15. [15] المبرد، أَبو العباس محمد بن يزيد(ت285ه)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1، (1996م).

[16] الرماني، أَبو الحسن(296- 384هـ)، شرح كتاب سيبويه، جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلامية، السعودية - الرياض (1418هـ -1998م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[17] حسن، عباس(ت 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15،(بدون).
[18] الحمد، علي توفيق، المعجم الوافي في النحو العربي، دار آفاق الجديدة، ط1، (1992م).
[19] ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد(ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع –بيروت،(بدون).
[20] السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،ط1، (1420هـ–2000م) .
[21] المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، (1413هـ– 1992م).
[22] الفرزدق، همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت110ه – 728م)، الديوان، قدم له وضبطه: د. صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، (بيروت– لبنان)، ط1(2007م).
[23] ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد(ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أُم القرى، مركز البحث العلمي والإحياء الإسلامي، ط1(1402هـ–1982م).
[24] ابن مالك، محمد بن عبد الله(ت672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط1(1410ه–1990م).
[25] الصائغ، محمد بن الحسن، اللمحة في شرح الملحة، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية ط1، (1424ه– 2004م).
[26] الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين(ت 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1،(1418ه– 1998م).
[27] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية – مصر(بدون).
[28] الرقيات، عبيدالله بن قيس(85 هـ)، الديوان، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت – لبنان، ط1، (1962م).
[29] الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي(ت92ه)، الديوان، تح:إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت – لبنان، (بدون).
[30] الأزهري، الشيخ خالد عبدالله (ت905ه)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1421ه –2000م).
[31] الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث(ت 80 ق. هـ)، ديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط2(1971م).
[32] ابن العجاج، عبد الله بن رؤبة (ت145ه)، ديوان، تح: د. عبدالله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 (1990م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[33] السلمية، تماضر بنت عمرو بن الحارث(ت24هـ)، الديوان، تح: د. سامي الدهان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2(1968م).
[34] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو(ت170هـ)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(بدون) .
[35] البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، (بيروت– لبنان)، ط 2،(1393هـ–1414ه).
[36] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجيل – بيروت، (بدون).
[37] الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة،(ت215ه)، معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة، ط1،(1411 هـ– 1990م) .
[38] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ)، تفسير الطبري، تح: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر، ط1، (1422هـ).
[39] القُوجَوي محمد بن مصطفى(شيخ زاده)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1 (1416هـ– 1995م).
[40] المستعصمي، محمد بن أيدمر(639هـ– 710هـ)، الدرر الفريد وبيت القصيد، تح: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1(1436هـ– 2015م).
[41] ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله(672هـ)، ألفية ابن مالك، تح: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، ط4، (1442هـ – 2021م).
[42] الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، شرح ألفية ابن مالك، دار التدمرية– الرياض، ط1، (1434ه–2013م).
[43] الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، كنيته: أبو أُمامة(602م)، الديوان، تح: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ح لبنان، (1383هـ– 1963م).
[44] ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد(ت686ه)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك(ت686ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، (1420ه–2000م).
[45] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(ت 316ه)، الأُصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، (1417ه–1996م).
[46] ابن عاشور، محمد الطاهر(ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر– تونس،(1404هـ– 1984م).
[47] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(538ه)، الكشاف عن حقائق التنزيل، تح:عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (1998م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[48] المحلي، السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد(ت 864هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، تفسير الجلالين، دار الحديث – القاهرة،ط1، (1422ه–2001م).
[49] ابن يوسف، محمد الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الفكر، بيروت – لبنان ط1،(1420ه–1999م) .
[50] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله(616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت–لبنان، (بدون).
[51] علوان، عبدالله وآخرون، إعراب القرآن الكريم، قدم له: أ. د. عبده الراجحي، دار الصحابة للتراث – طنطا، (1427هـ – 2006م).
[52] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت 338ه)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1421ه).
[53] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تح: حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع – السعودية، ط1، (1431 هـ).
[54] السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد(ت643ه)، تفسير القرآن العظيم، تح: د. موسى علي موسى، د. أشرف بن عبدالله القصاص، دار النشر للجامعات، ط1، (1430ه– 2009م).
[55] ابن قيس، ميمون الأعشى الكبير(ت7ه)، الديوان، بشرح السندوبي، دار المعارف، القاهرة، ط1(1964م).
[56] الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق(ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1،(1408هـ – 1988م).
[57] الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين(ت 606هـ)، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت ط2، (1981م).
[58] درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى(ت1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص–سورية، ط4،(1415 هـ) .
[59] صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق– مؤسسة الإيمان، بيروت، ط3، (1416هـ – 1995م).
[60] السمرقندي،أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم(ت373هـ)، بحر العلوم(تفسير السمرقندي)، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، بيروت، لبنان، (1413ه–1993م).
[61] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207ه)، معاني القرآن، تح: د. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (1373هـ– 1955م) .

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq